



نشرة الصحف

العدد: 4858

الخميس 23 أكتوبر 2014

الصفحة	محتويات العدد
7/1	• بلاغ صحفي : حصيلة خدمة : "إنصات" الإلكترونية في شهرها الأول
8	• حول ميزانية التعليم
13	• عاشوراء : إيقاف ثلاثة تلاميذ بالمحمدية يصنعون قنابل بالألمنيوم والمياه الحارقة
14	• دعوة إلى الأكاديميات من أجل تيسير مهام قضاة المجلس الأعلى للحسابات
15	• المندوبية السامية للتخطيط : أسعار التعليم سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال هذه السنة
16	• رئيس الجمعية المغربية للتواصل الصحي يدعو إلى تدريس العلوم باللغة العربية
18	• دردشة حول الترخيص بمتابعة الدراسة الجامعية
36/20	• قضايا التعليم بالجهات والأقاليم
37	• شؤون نقابية: نقابة مفتشي التعليم تطالب بفتح مركزي تكوين مفتشي التعليم
45/344	• حافلات النقل المدرسي وحوادث السير والاعتصاب
45	• مقالات الرأي

همت المرافق الصحية والخصائص
في المدرسين والأمن بالمؤسسات

837 شكاية حصيلة خدمة «إنصات» و121 منها كاذبة

فؤاد اليماني

توصلت الخلية المركزية المكلفة بتتبع شكايات وتظلمات المواطنين والمواطنات، في إطار عملية الخدمة الإلكترونية «إنصات»، بما مجموعه 837 شكاية، إلى حدود يوم 17 أكتوبر الجاري.

وحسب المعطيات، التي توصلت بها «المغربية» من وزارة التربية الوطنية، جرت معالجة 651 من مجموع الشكايات، بنسبة إنجاز بلغت 87.77 في المائة، فيما يوجد الباقي في طور المعالجة، ولم يجر التعامل مع 121 شكاية، تبين بعد أعمال الإجراءات الإدارية أنها شكايات كاذبة.

وأوضحت الوزارة أن شكايات المواطنين والمواطنات، التي كان نصيب الوسط القروي منها 41 في المائة من العدد الإجمالي للشكايات، استهدفت مؤسسات السلك الابتدائي بالدرجة الأولى بـ344 شكاية، والثانويات التأهيلية في الدرجة الثانية (275 شكاية)، والثانويات الإعدادية (218 شكاية).

وشكل الآباء والأمهات المصدر الأول لهذه الشكايات بنسبة 57.08 في المائة، وممثلو جمعيات آباء وأمهات التلاميذ المصدر الثاني لهذه الشكايات بنسبة 11.67 في المائة، فيما كان التلاميذ أنفسهم وراء 10 في المائة من هذه الشكايات.

وأوضحت معطيات الوزارة أن مواضيع الشكايات تنوعت بين ملاحظات بخصوص تدبير بعض المؤسسات التعليمية ووضعيات المرافق الصحية، وأخرى تتعلق بالخصائص في حياة التدريس، وتسجيل وإعادة تسجيل التلميذات والتلاميذ، وبالمسالة الأمنية بمحيط المؤسسات. وأعلنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني أن الخدمة الإلكترونية «إنصات»، التي أطلقت منذ 17 شتنبر 2014، ستستمر في تلقي الشكايات والتظلمات إلى غاية 17 نونبر 2014، عبر البوابة الإلكترونية للوزارة، والرقم الهاتفي الأخضر 0800 11 00 22.

يذكر أن هذه الخدمة تهدف إلى رصد كل ما يمكن أن يعرقل السير العادي للدخول المدرسي، خاصة ما يتعلق بالعمليات المرتبطة بالدعم الاجتماعي (الإطعام المدرسي، وانطلاق الداخليات، وتوزيع المحفظات المدرسية...)، وكذا بالبنيات التحتية، ومدى احترام المؤسسات التعليمية لمواعيد الانطلاق الفعلي للدراسة. كما أعلن عنها سادة

837 شكاية في خدمة «إنصات» بقطاع التعليم • سناء القويطي

أسفرت عملية الخدمة الإلكترونية «إنصات» التي أطلقتها وزارة التربية الوطنية لتتبع شكايات وتظلمات المواطنين والمواطنات في شهرها الأول عن استقبال 837 شكاية 41 بالمائة منها من العالم القروي، حسب وزارة التربية الوطنية فإنه تمت معالجة 651 من هذه الشكايات، فيما تبين أن 121 شكاية كاذبة. واستهدفت شكايات المواطنين والمواطنات مؤسسات السلك الابتدائي بالدرجة الأولى بـ344 شكاية، والثانويات التأهيلية في الدرجة الثانية بـ275 شكاية والثانويات الإعدادية 218 شكاية. وشكل الآباء والأمهات المصدر الأول لهذه الشكايات بنسبة 57.08 في المائة، وممثلو جمعيات آباء وأمهات التلاميذ المصدر الثاني لهذه الشكايات بنسبة 11.67 في المائة، فيما كان التلاميذ أنفسهم من وراء 10 في المائة من هذه الشكايات. وتنوعت مواضيع الشكايات بين ملاحظات بخصوص تدبير بعض المؤسسات التعليمية ووضعيات المرافق الصحية، وأخرى تتعلق بالخصائص في حياة التدريس، وتسجيل وإعادة تسجيل التلميذات والتلاميذ وبالمسألة الأمنية بمحيط المؤسسات. وكانت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني قد أطلقت الخدمة الإلكترونية «إنصات» منذ 17 شتنبر 2014، وستستمر في تلقي الشكايات والتظلمات إلى غاية 17 نونبر 2014، عبر البوابة الإلكترونية للوزارة والرقم الهاتفي الأخضر 0800 11 00 22.

وزارة التربية الوطنية للتعليم بـ 800 شكاية من الآباء في شهر واحد

الرباط - دلتا العطاونة

توصلت الخلية المركزية المكلفة بتتبع شكايات وتظلمات المواطنين والمواطنات في الرباط إلى حدود يوم 17 أكتوبر الجاري، بما مجموعه 837 شكاية تمت معالجة 651 منها بنسبة إنجاز بلغت 87.77 في المائة، والباقي منها في طور المعالجة، فيما لم يتم التعامل مع 121 شكاية تبين بعد إعمال الإجراءات الإدارية أنها شكايات كاذبة.

وقد أسفرت عملية الخدمة الإلكترونية «إنصات» عن توصل هذه الخلية بهذه الشكايات التي كان نصيب الوسط القروي منها 41 في المائة من العدد الإجمالي للشكايات، ومؤسسات السلك الابتدائي بالدرجة الأولى بـ 344 شكاية، والثانويات التأهيلية في الدرجة الثانية بـ 275 شكاية والثانويات الإعدادية 218 شكاية. ووفق بلاغ لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، شكل الآباء والأمهات المصدر الأول لهذه الشكايات بنسبة 57.08 في المائة، وممثلو جمعيات آباء وأمهات التلاميذ المصدر الثاني لهذه الشكايات بنسبة 11.67 في المائة، فيما كان التلاميذ أنفسهم من وراء 10 في المائة من هذه الشكايات.

وتنوعت مواضيع الشكايات بين ملاحظات بخصوص تدبير بعض المؤسسات التعليمية ووضعيات المرافق الصحية، وأخرى تتعلق بالخصائص في حياة التدريس، وبتسجيل وإعادة تسجيل التلميذات والتلاميذ وبالمسألة الأمنية بمحيط المؤسسات.

إلى ذلك أوضحت وزارة التربية الوطنية أن الخدمة الإلكترونية «إنصات» التي كانت قد أطلقتها الوزارة منذ 17 شتنبر 2014، ستستمر في تلقي الشكايات والتظلمات إلى غاية 17 نونبر 2014، عبر البوابة الإلكترونية للوزارة والرقم الهاتفي الأخضر 11 00 0800.

أكثر من 800 شكاية بعد شهر من إطلاق خدمة (إنصات) الإلكترونية

شكلوا المصدر الأول لهذه الشكايات بنسبة 08 ر 57 في المائة، متبوعين بممثلي جمعيات آباء وأمهات التلاميذ بنسبة 11 ر 67 في المائة، فيما جاء التلاميذ أنفسهم في المرتبة الثالثة بنسبة 10 في المائة من هذه الشكايات. وأضاف المصدر ذاته، أن مواضيع الشكايات تنوعت بين ملاحظات بخصوص تدبير بعض المؤسسات التعليمية ووضعيات المرافق الصحية، وأخرى تتعلق بالخصاص في حياة التدريس، وتسجيل وإعادة تسجيل التلميذات والتلاميذ وبالمسألة الأمنية بمحيط المؤسسات. وخلص البلاغ إلى التذكير بأن الخدمة الإلكترونية «إنصات» التي كانت قد أطلقتها الوزارة منذ 17 شتنبر 2014، ستستمر في تلقي شكايات وتظلمات المواطنين والمواطنات إلى غاية 17 نونبر 2014، عبر البوابة الإلكترونية للوزارة ورقمها الهاتفي الأخضر 0800001122.

تلقت الخلية المركزية المكلفة بتتبع شكايات وتظلمات المواطنين والمواطنات بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، عبر الخدمة الإلكترونية «إنصات»، إلى حدود يوم 17 أكتوبر الجاري (أي خلال الشهر الأول من إطلاق الخدمة)، ما مجموعه 837 شكاية تمت معالجتها 651 منها بنسبة إنجاز بلغت 78 ر 77 في المائة. وأوضح بلاغ للوزارة توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة من اليوم الأربعاء، أن باقي الشكايات في طور المعالجة، فيما لم يتم التعامل مع 121 شكاية تبين بعد إعمال الإجراءات الإدارية أنها شكايات كاذبة. وذكر البلاغ أن هاته الشكايات التي كان نصيب الوسط القروي منها 41 في المائة، استهدفت مؤسسات السلك الابتدائي بالدرجة الأولى ب 344 شكاية، ثم الثانويات القاهيلية ب 275 شكاية والثانويات الإعدادية ب 218 شكاية. وأشار إلى أن الآباء والأمهات

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني تتلقى 800 شكاية

تلقت الخلية المركزية المكلفة بتتبع شكايات وتظلمات المواطنين والمواطنات بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، عبر الخدمة الإلكترونية «إنصات»، إلى حدود يوم 17 أكتوبر الجاري (أي خلال الشهر الأول من إطلاق الخدمة)، ما مجموعه 837 شكاية تمت معالجة 651 منها بنسبة إنجاز بلغت 78 و 77 في المائة. وأوضح بلاغ للوزارة أن باقي الشكايات في طور المعالجة، فيما لم يتم التعامل مع 121 شكاية تبين بعد أعمال الإجراءات الإدارية أنها شكايات كاذبة. وذكر البلاغ أن هاته الشكايات التي كان نصيب الوسط القروي منها 41 في المائة، استهدفت مؤسسات السلك الابتدائي بالدرجة الأولى ب 344 شكاية، ثم الثانويات التأهيلية ب 275 شكاية والثانويات الإعدادية ب 218 شكاية.

121 وشاية كاذبة في التعليم

← أسفرت عملية الخدمة الإلكترونية "إنصات" عن توصيل الخلية المركزية المكلفة بمتابعة شكايات وتظلمات المواطنين والمواطنات إلى حدود يوم 17 أكتوبر الجاري، بما مجموعه 837 شكاية تمت معالجة 651 منها بنسبة إنجاز بلغت 87.77 في المائة، والباقي منها في طور المعالجة، فيما لم يتم التعامل مع 121 شكاية تبين بعد أعمال الإجراءات الإدارية أنها شكايات كاذبة.

واستهدفت شكايات المواطنين والمواطنات التي كان نصيب الوسط القروي منها 41 في المائة من العدد الإجمالي للشكايات، مؤسسات السلك الابتدائي بالدرجة الأولى بـ 344 شكاية، والثانويات التأهيلية في الدرجة الثانية بـ 275

شكاية والثانويات الإعدادية 218 شكاية.

وشكل الآباء والأمهات المصدر الأول لهذه الشكايات بنسبة 57.08 في المائة، وممثلو جمعيات آباء وأمهات التلاميذ المصدر الثاني لهذه الشكايات بنسبة 11.67 في المائة، فيما كان التلاميذ أنفسهم من وراء 10 في المائة من هذه الشكايات.

وتنوعت مواضيع الشكايات بين ملاحظات بخصوص تدبير بعض المؤسسات التعليمية ووضعيات المرافق الصحية، وأخرى تتعلق بالخصاص في هيئة التدريس، وبتسجيل وإعادة تسجيل التلميذات والتلاميذ وبالمسألة الأمنية بمحيط المؤسسات.

وزارة بلمختار تضحك على ذقون المغاربة وتعتبر ربع شكايات المواطنين كاذبة أغلب المطاعم والداخليات مغلقة وما بين 2 و 1، 3 بالمائة من الأطفال مفصولون عن الدراسة

«عزيزاجهيلي»

المجال القروي والنقل المدرسي، وذكر من المشاكل أيضا عدم تعميم المنح المدرسية والجامعية واعتبر هذه المشاكل حاجزا يحد من ملامسة القضايا للارتقاء وإصلاح المنظومة التربوية.

وذكر بلاغ وزارة بلمختار أن عملية «إنصات» أسفرت عن توصل الخلية المركزية المكلفة بتتبع شكايات وتظلمات المواطنين والمواطنات إلى حدود 17 أكتوبر الجاري بها مجموعة 837 شكاية تمت معالجة 651 منها بنسبة إنجاز بلغت 78,77 بالمائة والباقي منها في طور المعالجة، فيما لم يتم التعامل مع 121 شكاية تبين بعد إعمال الإجراءات الإدارية أنها شكايات كاذبة.

واستهدفت شكايات المواطنين والمواطنات التي كان نصيب الوسط القروي منها 41% من العدد الإجمالي للشكايات، مؤسسة السلك الابتدائي بالدرجة الأولى بـ 344 شكاية والثانويات التأهيلية في الدرجة الثانية بـ 275 شكاية والثانويات الإعدادية 218 شكاية.

حسب ما صرحت به وزارة التربية الوطنية، فإنها توصلت بأكثر من 800 شكاية حاصلة الخدمة الإلكترونية «إنصات» في شهرها الأول، وأن شكايات آباء وأمهات التلاميذ شكلت المصدر الأول بنسبة 57,08 بالمائة، وممثلي جمعيات آباء وأمهات التلاميذ المصدر الثاني لهذه الشكايات بنسبة 11,67 بالمائة فيما كان التلاميذ أنفسهم من وراء 10 بالمائة من هذه الشكايات.

وقال أحمد مصمودي نائب رئيس الفيدرالية الوطنية المغربية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ في تصريح لجريدة «العلم» إن عملية الاهتمام بالمشاكل داخل المؤسسات التعليمية العمومية تقوم في إطار التعاقد مع وزارة التربية الوطنية من خلال ميثاق العلاقة مع جمعيات آباء وأمهات التلاميذ موضحا أن هذا الميثاق لم يفعل في النيابات الإقليمية

والأكاديميات إلا في بعض المؤسسات. وأضاف مصمودي أنه حينما نسمع الآن بالخدمة الإلكترونية «إنصات» فإن النسيج الجمعي لآباء وأمهات التلاميذ لم يتم إشراكه حسب مبدأ التشاركية

الديمقراطية لحل المشاكل العالقة. وأكد نائب رئيس الفيدرالية الوطنية المغربية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ على حق التلميذ، موضحا أن هناك تلاميذ على الصعيد الوطني ثم فصلهم من الدراسة بنسبة تصل إلى ما بين 1% و 3،1 تقريباً.

وذكر أن هؤلاء التلاميذ لهم الحق في التمدريس لأن أعمارهم هي ما بين 12 و 15 سنة، واعتبر هذا المشكل مازال عالقا بالرغم من أنه أساسي وباعتباره حقا دستوريا.

وأفاد أن التمثيلية الحقيقية لجمعيات آباء وأمهات التلاميذ في المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تبقى صورية، وأن اللقاءات الجهوية التي تتم الآن في كل الأكاديميات تعتمد على إحصاء 2008 وبعض نماذج الإحصاء لسنتي 2011 و 2013 وذلك لا يلامس واقع المدرسة المغربية العمومية حاليا.

وأكد أن المطاعم والداخليات لم تفتح بعد على المستوى الوطني إلا البعض منها وخاصة على مستوى

التعليم بالمغرب : ميزانية مهمة ونتائج غير مرضية

« رغم المجهودات المبذولة لتحسين تعميم الولوج للتعليم على جميع المستويات الدراسية، فالنتائج لا تزال ضعيفة للتلاميذ المغاربة المحصل عليها في الاختبارات الدولية، وهي النتائج التي تشير عدة تساؤلات حول فشل اكتساب المهارات الأساسية الضرورية لمواصلة التعلم من خلال الدراسة او العمل.

مرة أخرى تضع الحكومة مخططا للسياسة الحكومية في مجال التربية والتكوين وحددت له وفق مشروع قانون المالية لسنة 2015 مرحلة تمتد من 2014 الى 2017 على أربع خيارات استراتيجية تتعلق بدعم التمدريس وتحسين جودة التعليم وتطوير حاكمة النظام التربوي وتعزيز الموارد البشرية، وأشارت وثيقة وزارة المالية المقدمة أمام غرفتي البرلمان الاثنيتين الأخير الى أن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي تم تفعيله في غضون 2014 مع تعيين 92 عضوا مكونا له، يضطلع بدور فعال في تأهيل وتطوير النظام التربوي الوطني من أجل ملاءمته مع المعايير الدولية فيما يتعلق بجودة التربية وذلك من خلال مؤسسات ذات جودة توفر للتلاميذ بيئة ملائمة للتعلم وظروف عمل مناسبة للأساتذة والادماج التدريجي للتعليم الأولي وكذا إعادة هيكلة أسلاك التعليم وكذا تعزيز وتطوير تعليم اللغات.

• خالد السطحي

إعطاء انطلاقة عمليات بناء 90 مؤسسة تعليمية جديدة وتجديد تلك الموجودة وذلك في إطار اتفاقية التنمية الموقع امام جلالة الملك بكل من مدن الدار البيضاء ومراكش وطنجة والرباط، كما يركز ذات المخطط على تحسين حكمة النظام التربوي من خلال إعادة النظر في المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وآليات التعاقد وتطوير كفاءات تدبير الفاعلين على جميع المستويات

الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم سنة 2015 حول الصياغة النهائية للمشروع التربوي الجديد الذي تندرج صياغته في إطار منهجية تشاركية بتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، وهو المشروع الذي يهدف الى تجاوز الصعوبات التي واجهت البرنامج الاستعجالي خاصة فيما يتعلق بالولوج الى التعليم الأولي والإنصاف على جميع مستويات التمدرس وكذا جودة التعليم، كما يركز المخطط المذكور، والذي رصدت له الحكومة غلاف مالي يقدر بـ 2,2 مليار درهم، على استكمال الأشغال الجارية لإلجاز 310 مؤسسة التي من المتوقع انطلاق العمل بها خلال الموسم الدراسي 2015 - 2016 وكذا 31 إعدادية بالعالم القروي وذلك بالتعاون مع اليابان. كما يركز على إعطاء انطلاقة عمليات بناء 90 مؤسسة تعليمية جديدة وتجديد تلك الموجودة وذلك في إطار اتفاقية التنمية الموقع امام جلالة الملك بكل من مدن الدار البيضاء ومراكش وطنجة والرباط، كما يركز ذات المخطط على تحسين حكمة النظام التربوي من خلال إعادة النظر في المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وآليات التعاقد وتطوير كفاءات تدبير الفاعلين على جميع المستويات.

وفق مشروع قانون المالية المذكور فقد بلغت الحصة المخصصة للنفقات العمومية في قطاع التعليم 6,4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2012، متجاوزة بذلك النسبة المسجلة لدى مجموعة من البلدان ذات اقتصاديات مماثلة (تونس 5,6 %، وتركيا 2,8 %، والأردن 4,9 %، والشيلى 4,5 %). وعلى الرغم من ذلك، يؤكد المصدر ان المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة التربوية ببلادنا لا تزال غير مشجعة مع استمرار الفوارق بين الجنسين وبين الأوساط.

وبحسب الوثيقة ومن خلال تحليل المعطيات الإحصائية، التي نشرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2014، يظل التعليم بالمغرب العقبة الريسية التي تحول دون تحقيق أداء جيد في مجال التنمية البشرية. حيث احتل المغرب المرتبة 133 من أصل 187 بلدا في مجال التعليم.

من جهة أخرى أقرت الحكومة بعدد من الهفوات في قطاع التعليم حيث أشارت الى انه

تذكير بها تحقق

الوثيقة المذكورة أوضحت ان السنة المنصرمة تميزت

بإداء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين للمتاخرات لفائدة مختلف الموردين ومعموني الخدمات بمبلغ ناهز 2 مليار درهم، كما عملت الوزارة على الرفع من عدد المستفيدين من النقل المدرسي الذي انتقل من 21604 مستفيد خلال موسم 2012-2013 الى 39939 خلال الموسم المنصرم، ثم الرفع من عدد المستفيدين من الداخليات حيث ارتفع عددهم من 103871 الى 108639 ما بين موسمي 2012 - 2013 و 2013 - 2014.

المشروع المذكور أشار في ذات السياق ان سنة 2014 تميز بإطلاق مسالك دولية للباكالوريا مع ادخال اختيارات الانجليزية والإسبانية ناهيك عن اعداد إجراءات لمواكبة هذه العملية التي انطلقت خلال الموسم الدراسي الحالي، بالإضافة الى إطلاق البكالوريا المهنية والتي تهم في مرحلة أولى 4 شعب تتعلق بالصيانة الصناعية والصناعة الميكانيكية وصناعة الطائرات والتدبير الفلاحي.

مخطط عمل الأكاديميات

بحسب المشروع سالف الذكر يركز مخطط عمل

مواعيد الامتحانات الإشهادية

أعلنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني أن الامتحانات المدرسية برسم السنة الدراسية 2014-2015 ستجرى بمختلف مكوناتها وفي جميع الأسلاك التعليمية ، وفق محددة، وأشار بلاغ للوزارة الى ان التعليم الابتدائي سيجري الامتحان الموحد المحلي لنيل شهادة الدروس الابتدائية ابتداء من يوم 21 يناير 2015، فيما ستجرى اختبارات الامتحان الموحد الإقليمي لنيل شهادة الدروس الابتدائية في الفترة الصباحية ليومين متتاليين ، وذلك ابتداء من يوم 22 يونيو 2015. وبخصوص التعليم الثانوي الإعدادي أكد البلاغ تنظيم الامتحان الكتابي الموحد المحلي ابتداء من 21 يناير 2015 ، فيما يجري الامتحان الكتابي الموحد على الصعيد الجهوي للنصف الأول من السنة الدراسية الخاص بالمرشحين الأحرار، خلال النصف الثاني من شهر يناير 2015.

أما الامتحان الكتابي الموحد على الصعيد الجهوي للمدرسين والأحرار، فسيجرى ابتداء من تاريخ 18 يونيو 2015.

وبخصوص الامتحان الوطني الموحد لشهادة البكالوريا أشار المصدر الى ان اختبارات الدورة العادية للامتحان الوطني الموحد لشهادة البكالوريا ستجرى أيام 09، 10 و 11 يونيو 2015 بالنسبة لجميع الشعب، فيما ستجرى الدورة الاستدراكية أيام 7، 8 و 9 يوليوز 2015.

أما الامتحان الجهوي الموحد للمرشحين الأحرار وللسنة الأولى من سلك البكالوريا فستجرى اختبارات الدورة العادية يومي 15 و 16 يونيو 2015 بالنسبة لجميع الشعب، فيما ستجرى اختبارات الدورة الاستدراكية يومي 1 و 2 يوليوز 2015.

البلاغ أشار الى ان الإعلان عن نتائج الدورة العادية لامتحان شهادة البكالوريا سيتم يوم 24 يونيو 2015، ونتائج الدورة الاستدراكية من ذات الامتحان يوم 18 يوليوز 2015.

بلمختار يغرد خارج سرب بن كيران

رئيس سرب

نسخ لحسن الداودي وزير التعليم العالي والبحث العلمي قرارا وقعه رشيد بلمختار وزير التربية الوطنية يقضي بمنع الأساتذة من متابعة دراستهم في الجامعات، حيث اعتمد الناسخ على علاقته برئيس الحكومة وأوعز إليه بتعديل القرار وإنهاء الجدل الذي حام حوله، وخاصة البلبلة التي أحدثتها في الأكاديميات الجهوية لوزارة التربية الوطنية التي امتنع مدراؤها عن تسليم رخص متابعة الدراسة للأساتذة، وليست هذه المرة الأولى التي يتراجع فيها بلمختار عن قرار أصدره، فقد سبق له أن تراجع عن قرار عزل أستاذين ووقف رواتب الأساتذة المجازين الذين كانوا في حالة إضراب أمام وزارته، بعد أن دخل عبد

العظيم الكروج عندما كان وزيرا للوظيفة العمومية على خط التفاوض مع التمثيلات النقابية للأساتذة، كما حافظ بلمختار على مستوى التراجعات عندما لم يجد من يؤيده لاعتماد البكالوريا الفرنسية ورمى الكرة في ملعب رئيس الحكومة، ويبدو أنه لن يطالب باسترجاعها مادام الداودي قد مال إلى اعتماد الانجليزية بدل الفرنسية عند تعيين أساتذة الجامعات ودعا إلى إدخالها ضمن مناهج التعليم الجامعي. وكأنه يخاطب بلمختار بأن فرنسيتك لا تلزمنا في شيء، وهي إشارات توحى بأن الوزير التقنوقراطي الفرانكفوني يغرد وحيدا خارج سرب المعربين و «الانكلوساكسونيين» في الحكومة ولن يسمعه أحد!

السلطة المصرية
وزارة التربية والتعليم
القاهرة

١٠٢٤٤٤ / ١٥٧٠٦٨
١٠٢٤٤٤ / ١٥٧٠٦٨
A 00179 JKXBJ

نافض
 $\frac{4}{10}$

جمهورية العراق
 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 جامعة بغداد
 كلية التربية
 قسم اللغة العربية

جري، قبل أيام، تداول صورة تكشف استهزاء رجال تعليم بوزير التربية الوطنية والتكوين المهني، رشيد بلمختار، ناشرين نسخة من رسالة كان قد بعث بها إلى المدرسات والمدرسين بمناسبة اليوم العالمي للمدرس، في 5 أكتوبر الجاري، حيث تظهر تصحيحات لأخطاء لغوية برزت في رسالة التهنئة. وتكشف الصورة منح مصححها نقطة ناقص 4 على عشرة، بعد فرز أربعة أخطاء لغوية في رسالة وزير التربية الوطنية المفترض إجادته للغة العربية. وضمن هذه الأخطاء الغلط في كتابة كلمة «عارفون»، حسب سياق الجملة، بينما تجلي الخطأ الثاني في كتابة «ذي جودة»، بدل «ذا جودة»، «الاستعداد إلى المستقبل»، عوض «الاستعداد للمستقبل». واثارت الصورة رواد المواقع الاجتماعية الذين عملوا على مشاركتها بينهم، في تهكم على وزير التربية الوطنية بسبب الأخطاء المذكورة.

إيقاف ثلاثة تلاميذ بالمحمدية يصنعون قنابل بالألمنيوم والمياه الحارقة

ضبطوا ليلاً بالسكة الحديدية وشكوك حول عزمهم رشق القطارات بقنينات قابلة للانفجار

المحمدية: بوشعيب حمراوي

افتتح تلاميذ بالمحمدية احتفالات عاشوراء بصناعة قنابل يدوية سريعة الانفجار، معتمدين على لفائف من معدن الألمنيوم والمياه الحارقة وقنينات بلاستيكية للمياه الغازية فارغة، واستهدف القطارات على مستوى السكة الحديدية بمدار المدينة. هذا وأحالت الشرطة القضائية لأمن المحمدية، الاثنين المنصرم، على الوكيل العام لاستئناف البضاء، ثلاثة تلاميذ من أجل حيازة واستعمال مواد حارقة قابلة للانفجار من شأنها المس بسلامة الأشخاص.

وعلمت «الأخبار» أن خبر وجود هؤلاء الأطفال القاصرين ليلة السبت الماضي، بالسكة الحديدية

على مستوى النقطة الكيلومترية (22/ 23) بتراب دائرة أمن درب مراکش، تسبب في حالة استفار شديدة في صفوف المصالح الأمنية بالمدينة. حيث أكد أحد الحراس الأمنيين الخواص بالمنطقة، أن أطفالاً يحملون قنينات ومواد غامضة، يجولون قرب السكة الحديدية، وشك في أنهم كانوا يرشقون القطارات بالقنينات البلاستيكية المحشوة بمواد متفجرة. وبعد الانتقال إلى عين المكان، تم ضبط الأطفال وبحوزتهم 17 قنينة بلاستيكية فارغة لمشروب غازي، داخلها لفائف من أوراق الألمنيوم، وثلاث قنينات من الماء الحارق (الماء القاطح)، إحداها فارغة.

هذا فضلاً عن ثلاث عجالات مطاطية مستعملة تعود للسيارات،

وحقيبة ظهر رياضية. وفي أعقاب اقتياد الأطفال وهم من مواليد سنة 1999، إلى مصلحة الشرطة القضائية، واستدعاء ذويهم، تم الاستماع إليهم بحضور أولياء أمورهم، حيث أكدوا أنهم كانوا يصعد متفجرات من أجل اللهو بمناسبة عاشوراء، موضحين أنهم يضيفون كمية قليلة من المياه الحارقة إلى لفائف الألمنيوم، قبل أن يحكموا إغلاق القنينة، ورجعها للحظات قبل القذف بها بعيداً.

لتنفجر وتحدث دويًا مرعباً. علماً أن رجال الأمن لم يستوعبوا وجود الأطفال الثلاثة ليلاً بمنطقة خالية وممنوع التجوال بها، قرب السكة الحديدية.

مع وجود احتمال أن يكونوا قد خططوا لرشق القطارات بالقنينات

المتفجرة. وكذا وجود عجالات المطاطية، التي شكت العناصر الأمنية، في أن يكون الأطفال قد جلبوها من أجل ملئها بالقنينات القابلة للانفجار ودرجتها في اتجاه القطارات.

إلى ذلك، كشف أحد التلاميذ عن عنوان محل العقاقير الذي أقتنى منه قنينات المياه الحارقة، حيث جرى استدعاء صاحب المحل، الذي تعرف على الطفل، وأكد أنه باع قنينات المياه الحارقة مقابل 8 دراهم للواحدة، وأن الطفل أخبره بأن والده في حاجة إليها من أجل (تسريح) قنوات الصرف الصحي داخل منزله.

هذا وجرى بعث عينات من المواد المحجوزة إلى المختبر الأمني من أجل إنجاز تقرير مفصل عنها.

الوزارة تطالب مسؤولي الأكاديميات بتيسير عمل قضاة الحسابات



◆ روشدي التهامي

يعتزم المجلس الأعلى للحسابات إنجاز تقييم وطني وجهوي للبرنامج الاستعجالي لفترة 2009 / 2013 ، وإلى ذلك وجهت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني مذكرة إلى مديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، تطلب منهم تزويد المجلس الأعلى للحسابات بجميع الدراسات والتقارير التي أنجزتها الوزارة بخصوص البرنامج الاستعجالي للمرحلة 2009/2013 ، وذلك في أفق شروعه في تقييم البرنامج الاستعجالي على المستويين الوطني والجهوي، وحثت الوزارة في الكتاب ذاته المسؤولين بالأكاديميات الجهوية على تيسير عمل المجلس الأعلى للحسابات، بعد قضائه كل ما دعا الأمر لذلك بالبيانات والوثائق الضرورية لإنجاز التقرير ..

وجدير بالإشارة إلى أن وزارة التربية الوطنية كان قد سبق لها أن أوفدت لجن تفتيش مركزية إلى جميع الأكاديميات بدون استثناء في إطار إنجاز المفتشية العامة للوزارة للمرحلة الثانية والأخيرة من عملية افتتاح البرنامج الاستعجالي التي انطلقت في 16 شتنبر 2013 فيما كانت المرحلة الأولى الممتدة من 26 مارس إلى 30 يونيو، وتم عرض نتائجها في شهر يوليوز من نفس السنة كما جاء في بيان صحفي للوزارة تتوفر الأحداث المغربية على نسخة منه كانت الوزارة قد نشرته لتوفير الرأي العام ..

السعودية وضعت فاس على رأس المدن المتأثرة بالفلاء خلال شتير المنصرم بينما صنفت سطات كإخص مدينه

لحليمي: أسعار التعليم سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال هذه السنة

عبد الرحيم ندير

كشفت أرقام جديدة صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط أن أسعار «التعليم» شهدت هذه السنة زيادات ملحوظة، إذ قفزت بـ 2.9 في المائة خلال شهر شتير المنصرم، وهو الأمر الذي أثر على الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، ودفعه إلى مزيد من الارتفاع. وأكدت المندوبية السامية للتخطيط أن الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك سجل، خلال شهر شتير 2014، ارتفاعا بـ 0.1 في المائة بالمقارنة مع الشهر السابق، موضحة أن هذا الارتفاع نتج عن تزايد الرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية بـ 0.5 في المائة، وانخفاض الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 0.3 في المائة.

وحسب المصدر ذاته، فقد همت ارتفاعات المواد غير الغذائية المسجلة ما بين شهري غشت وشتير 2014 على الخصوص أثمان «التعليم» بـ 2.9 في المائة. وبالنسبة للمواد الغذائية، فإن الانخفاض هم على الخصوص أثمان «السك وفواكه البحر» بـ 6.6 في المائة، و«الفواكه» بـ 1.1 في المائة، وعلى العكس من ذلك، ارتفعت أثمان «الخضر» بـ 2.3 في المائة.

وسجل الرقم الاستدلالي أهم الارتفاعات في فاس بـ 1.1 في المائة، وفي الداخلة وبني ملال بـ 0.7 في المائة، وفي كلميم بـ 0.5 في المائة، وفي القنيطرة ومراكش والعيون بـ 0.4 في المائة. وعلى العكس من ذلك، سجل هذا الرقم انخفاضا في كل من الحسيمة بـ 1.7 في المائة، وسطات بـ 0.3 في المائة.

وبالمقارنة مع الشهر نفسه من السنة الماضية، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك

ارتفاعا بـ 0.1 في المائة خلال شهر شتير 2014. وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد أثمان المواد غير الغذائية بـ 2.1 في المائة، وتراجع أثمان المواد الغذائية بـ 2.3 في المائة. وتراوح نسب التغير للمواد غير الغذائية ما بين انخفاض قدره 1.1 في المائة بالنسبة لكل من «الصحة» و«الترفيه

والثقافة»، وارتفاع قدره 4.6 في المائة بالنسبة لـ «السكن والماء والكهرباء».

وهكذا، يكون مؤشر التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد ذات الأثمان المحددة والمواد ذات التقلبات العالية، حسب ما أوردته المندوبية السامية للتخطيط، قد عرف خلال

شهر شتير 2014 ارتفاعا بـ 0.3 في المائة، بالمقارنة مع شهر غشت 2014، وبـ 1.2 في المائة مقارنة مع شهر شتير 2013.

ورغم الانخفاض الملموس في أسعار المواد الأولية على مستوى الأسواق الدولية، فإن الأسواق الوطنية مازالت تتعرض لموجات

مقاتلة من الزيادات في الأسعار. ومن المنتظر أن تزيد حدة هذه الزيادات ابتداء من شهر يناير المقبل بسبب الإجراءات الضريبية التي حملها مشروع قانون مالية 2015، حيث ستعرف مجموعة من المواد زيادة في الضريبة على القيمة المضافة.

البروفيسور أحمد عزيز بوصفيحة رئيس الجمعية المغربية للتواصل الصحي لـ «التجديد»:

تدريس العلوم باللغة العربية حاجة ملحة لا مبرر للتخلي عنه

دعا البروفيسور أحمد عزيز بوصفيحة، الأستاذ بكلية الطب بالدار البيضاء، ورئيس الجمعية المغربية للتواصل الصحي، هيئات المجتمع المدني المهتمة إلى تشكيل قوة ضغط في ما يتعلق بالمسألة اللغوية من أجل التوجه نحو اعتماد تدريس العلوم بالعربية. واعتبر بوصفيحة أن تدريس العلوم باللغة العربية يعد الآن حاجة ملحة لا مبرر للتخلي عنه، مشددا على كون المسألة تتعلق في أصلها بإرادة سياسية وبلوبي فرنكفوني صافط. وأوضح المسؤول عن وحدة المناعة السريرية بأحد مستشفيات الدار البيضاء في حوار لـ «التجديد»، على هامش المؤتمر الوطني الأول حول «تدريس العلوم بأية لغة؟»: أن الدروس التي تقدم لطلبة الطب في الجامعة المغربية بالفرنسية والمقالات العلمية كلها تخضع لمعدل 5% فقط من المصطلحات التقنية بينما 95% الباقية كلها ثقافة ولغة فرنسية. مؤكدا أنه لكي يتعمق الطالب في هذه الدروس عليه أن يتقن الشخصية الفرنسية وهو ما يرفضه المغاربة لأنه يريدون لأنفسهم أن يظلوا مغاربة لهم هويتهم العربية والإسلامية وفخريون بلغتهم الوطنية. بوصفيحة الذي يبين السلبيات المترتبة عن اختيار التدريس في كليات الطب بالفرنسية وانعكاس ذلك على الحياة العملية للطبيب المتخرج في علاقته بالمريض، انتقد الداعين إلى تدريس العلوم اليوم بالانجليزية مشيرا إلى كون كل الدول المتقدمة في العلوم من غير أمريكا وبريطانيا لا تدرس إلا بلغتها الوطنية مثل اليابان وألمانيا والصين وروسيا وكوريا والبرازيل كلها تدرس بلغاتها الوطنية وهو ما يسمح لطلاب أن يتعلم و يتمتع أكثر ويبدع وأن يكون إنتاجه العلمي جيدا، مشددا على أن التقنية التي نريدها لهذا الوطن لا يمكن أن تكون إلا بلغة وطنية معيارية علمية هي اللغة الفصحى.

بعد بحر وبحث علمي ان هذه معلومة معلومة
لأن جل دول العالم المتقدمة في
الطب لا تدرس باللغة
الانجليزية من غير إنجلترا
وأمریکا، فاليابان وألمانيا
والصين وروسيا وكوريا
والبرازيل كلها تدرس
بلغاتها الوطنية وهو ما
يسمح للطالب ان يتعلم و
يتعمق أكثر ويبدع وأن
يكون انتاجه العلمي

● ما هو المشروع الذي تشتغلون عليه في الجمعية المغربية للتواصل الصحي؟

○ الجمعية المغربية للتواصل الصحي هي جمعية مهنية هدفها دعم التواصل الصحي بين المواطن المغربي وبين مهنيي الصحة وذلك باستعمال اللغة الوطنية العربية. ومن بين الوسائل التي تشتغل بها الجمعية إطلاقها للمجلة المغربية للتواصل الصحي التي هي مجلة الأطباء والصيادلة والمرمضين وجراحي الأسنان. والمجلة مشروع طموح وهو في الوقت نفسه تحدي أيضا للمساهمة في التكوين المستمر بهذا المجال. لأن التكوين لدى الأطباء والصيادلة يكون باللغة الفرنسية. وما نقوم به نحن في التعامل مع هذا هو أننا أبقينا على المصطلحات باللغة الفرنسية في داخل المقالات التي ننشرها باللغة العربية بالإضافة إلى ترجمة المصطلح. يجب أن أشير هنا إلى أن المصطلحات التقنية في أي مقال علمي أو درس كفيما كان لا تتعدى خمسة بالمئة، أما بقية 95% من المقالات العلمية ففيها اللغة فقط أي بمعنى آخر الثقافة وبالتالي فحتى يفهم المواطن المغربي لا بد من تقمص تلك الثقافة والاندماج فيها. وهو شيء يتعذر إذا ما أردنا البقاء كمغاربة متمسكين بهويتنا.

إذن فالمجلة التي تعتبر الأولى من نوعها في هذا الباب متنوعة وتصدر كل ثلاثة أشهر في حلة جيدة ويسهر عليها فريق يضم هيئة التحرير وهيئة علمية. لكنها وسيلة من الوسائل الأخرى التي نشغل بها حيث تتوفر أيضا على موقع يقدم جميع مقالات المجلة وتسجيلات كثيرة للمحاضرات التي نقوم بها على المستوى الوطني بالإضافة إلى المتابعة الإخبارية للمستجدات في الميدان الصحي بالعربية. هذا الموقع تخرج منه كل شهر رسالة إلكترونية هي رسالة التواصل المغاربي ونحن الآن في العدد الثالث إذ انطلقت بشكل مغاربي حيث يشارك فيها أعضاء من تونس والمغرب والجزائر وليبيا. كما تتضمن الرسالة آخر البحوث الطبية والعلمية المنشورة عالميا في المجالات الكبرى ويكون مصدرها المغرب العربي الكبير.

● لماذا تم اختيار موضوع لغة تدريس العلوم في

مؤتمر الوطني الأول المنظم بالرباط؟

○ المؤتمر الوطني الأول يحاول أن يجيب على ثلاثة أسئلة كلها تصب في سؤال كبير بأي لغة ندرس العلوم الصحية بالمغرب. الأول يتعلق بفرضية تدريسها بالإنجليزية. ومن يقول هذا الرأي ينطلق من أن العالم كله اليوم ينشر باللغة الإنجليزية فكل المؤتمرات العلمية بالإنجليزية والمقالات المنشورة وغيرها. لكننا وجدنا

جيدا. لكن هذه الدول تولي اهتماما كبيرا لتدريس اللغات وهذا هو ما يغيب في منظومتنا. حيث عبقنا اهتمام ضعيف بهذا الأمر. ففكرة الجمعية المغربية للتواصل الصحي هو أن ندرس بلغتنا الوطنية لكن أن نقوي في الوقت نفسه تدريس اللغات. أما السؤال الثاني الذي اشتغلنا عليه في هذا المؤتمر من خلال البحوث المقدمة هو ادعاء البعض أنه حتى إن اتفقنا على التدريس بالعربية، فإنه من الصعب الانتقال من

الفرنسية إلى العربية، وهذا أيضا مغالطة كبيرة فالدروس التي تعطي بالفرنسية كلها دروس تخضع لمعدل 5% فقط من المصطلحات التقنية بينما 95% الباقية المقدمة للطلبة في كلية الطب والصيادلة والمقالات العلمية التي تنشر كلها ثقافة ولغة فرنسية. ولكي يتعمق الطالب فيها يجب أن يتقن الشخصية الفرنسية وهذا ما يرفضه المغاربة لأنهم يريدون لأنفسهم أن يظلوا مغاربة لهم هويتهم العربية والإسلامية وفخريون بلغتهم الوطنية. فالقضية إذن أمر سهل ويمكن مع ذلك أن تترك المصطلحات كلها بالفرنسية مع أن أغلبها متوفر في العربية بل إنه ربما أكثر من نصف المصطلحات العلمية لها جذور عربية.

فالدارجة هي من تجليات اللغة العربية وهي مختبر يجعل اللغة العربية الأم حية لأنها تحتاج إلى من يزودها بمصطلحات جديدة حيث هي تأخذ وتعطي. ففي الانجليزية مثلا أشار أحد البحوث التي أقيمت بالسوريون إلى أن الناطقين بالانجليزية عبر العالم 1% منهم فقط يتكلم بالفصحى و99% يتكلمون بدارجة إنجليزية بعيدة وفيها مصطلحات ليست صافية. نحن نقول إذن أنه في إطار التنمية التي نريدها لبلدنا وفي إطار النجاح الذي نريده لهذا الوطن نرى أنه لا يمكن ذلك إلا بلغتنا الوطنية وإلا بلغة معيارية علمية هي اللغة الفصحى. وإن الدارجة يمكن أن تكون خلاقة فيما يخص المصطلحات حيث هي صلة وصل بين الفصحى وبين اللغات الأخرى وفي التواصل اليومي للمواطن والطبيب. وهكذا يمكننا أن نبعث عن نموذج مغربي أصيل أيضا حيث ندرس بلغتنا ونقوي تدريس اللغات والانفتاح عليها.

● هل تمس هذه الاشكالية عمق الممارسة الصحية في المغرب؟

○ هنا نتحدث عن الأمور السلبية التي يمكن أن تترتب على هذا التوجه القائم الآن. نحن عندنا 70% من الطلبة أو أكثر يتلقون تعليمًا رسميًا عموميا ومن الأمور التي تعاني منها المدرسة العمومية هي عدم قدرتها على تدريس اللغات أو عدم توفيق الدارسين فيها في ذلك. وهو ما يجعل الطالب يصل البكالوريا بمستوى فرنسي ضعيف ويبقى ضعيفا عند التحاقه بالجامعة وعاجزا عن الفهم الجيد لما يلقي من علوم ودروس ولا يتوفر على كفاءة وبالتالي من الصعب عليه أن يمارس البحث العلمي لأن عليه أن يفهم أولا. لكن السبب ليس هو العربية وإنما ضعف التكوين في اللغات. أما الذين يتقنون الفرنسية وليس لديهم معها مانع فهم يطرحون مشكلا آخر، كمثال على ذلك هناك في المغرب جيش من الطلبة يقال إنهم أكثر 56 ألف يدرسون في مدارس الجالية الأوربية ويدرسون كل شيء بالفرنسية حتى العلوم. مشكل هؤلاء يبدأ في الممارسة العملية للمهنة حيث غالبا لا يكونون متجاوبين مع المواطن والمريض بعد التخرج. فالطبيب هنا رغم أنه قد يكون متفوقا في الدراسة والجامعية والتكوين إلا أنه عند العمل لا يفهم لغة المريض ولا احساسه. لأن الطبيب يكون حينها غريبا يتحدث حتى في حياته اليومية بالفرنسية وفي بيته يعيش ثقافة فرنسية هو باختصار إنسان أجنبي في بلده.

● بدأت مؤخرا تناقش بعض أطروحات التخرج من كليات الطب والصيدلة بالعربية، كان آخرها أطروحة في فاس السنة الماضية هل تعتبر هذه خطوات في ما تدعون إليه؟

○ صحيح نوقشت السنة الماضية أطروحة تخرج بالعربية في فاس، لكنها ليست الأولى فطالما تمت مناقشة أطروحات دكتوراة في كليات الطب بالدار البيضاء والرباط، لكنها على كل حال يمكن اعتبارها محاولات بسيطة من أجل التشجيع على هذا المسلك والتوجه نحو البحث العلمي والانتاج العلمي في هذه التخصصات باللغة العربية. أما المسألة فهي أكبر من ذلك وعلى الهيئات والمجتمع المدني المشتغل قريبا من هذا الميدان والذي نحن جزء منه أن يشكل قوة ضغط لأن القرار سياسي في الأخير.

جل دول العالم المتقدمة
في الطب لا تدرس باللغة
الانجليزية من غير إنجلترا
وأمریکا، فاليابان وألمانيا
والصين وروسيا وكوريا
والبرازيل كلها تدرس
بلغاتها الوطنية وهو ما
يسمح للطلاب ان يتعلم و
يتعمق أكثر ويبدع وأن
يكون انتاجه العلمي جيدا.
لكن هذه الدول تولي
اهتماما كبيرا لتدريس
اللغات وهذا هو ما يغيب
في منظومتنا. حيث عندنا
اهتمام ضعيف بهذا الامر

● مادام الأمر كذلك، فأين المشكل؟

○ المشكل هو أن المسألة مسألة إرادة سياسية، وهي أيضا مسألة لوبي فرتكفوني ضاغط لا يريد أن يرانا واقفين على أرجلنا.

أما المغالطة الثالثة التي بحثنا فيها تقول إنه من أجل التدريس باللغة الوطنية الأقرب نحتاج إلى الدارجة من باب أولى. والرد على هذا الزعم أن الدارجة أولا ليست لغة وليست لها قواعد واضحة. ولكن أكثر من ذلك

دردشة

مع عبد العالي الخالدي*

مذكرة الداودي حول متابعة الدراسة مهمة لكنها غير كافية

أيضا لا بد من الإسراع بإلغاء منشور الوزير الأول الذي يشترط الترخيص خصوصا وأن عدد من رجال ونساء التعليم اجتازوا بنجاح مباريات الماستر واشترطت عليهم الجامعة الترخيص ولا سيوعوضون بلائحة الانتظار في حين امهلتهم بضعة أيام فقط. وهنا أغتتم الفرصة لحث الحكومة قصد إيجاد حل عاجل لهؤلاء ولزملائهم.

● هي مقترحاتكم لتجاوز هذا الأشكال قريبا وعلى المستوى البعيد؟

○ اعتقد أن طلب العلم حق إنساني قبل أن يكون دستوري واقتراح ما يلي: على مستوى وزارة التربية الوطنية:

- إعطاء الحق لرجال التعليم في متابعة دراستهم.

- تحمل رجال التعليم مسؤولياتهم في فلذات أكبادنا وأن يقتوا الله في أولاد هذا الشعب.

- بالنسبة لوزارة التعليم العالي السحب الفوري لأي شرط معيق لمتابعة الدراسة، مع ضرورة تعديل القانون الذي يجبر الطلبة الموظفين على الحضور والاكتفاء باختبار نهاية السنة مع استثمار كل وسائل التواصل والاتصال في الحصول على المحاضرات، بالإضافة إلى اعتماد الدراسة خلال العطلة ونهاية الأسبوع وفي الليل.

بالمناسبة أود أن أنبه إلى أن متابعة الدراسة ليست مرتبطة فقط برجال التعليم، بل بكافة أطراف المجتمع. لذلك أسطوانة تكافؤ الفرص التي تتغنى بها الحكومة في كثير من المناسبات تحتاج إلى استحضارها في هذا الموضوع.

* عضو لجنة الحوار القطاعي بوزارة التربية الوطنية



متأخر جدا، خصوصا وأنه يعلم أن التسجيل في الجامعات وفي مسالكها محكوم بأجل معلوم ومحدد أغلبه في شهر شتنبر.. كما أن كثيرا من عمداء الكليات اتخذوا حجة الترخيص ذريعة لأقصاء نساء ورجال التعليم بعد أن سمح لباقي الموظفين.. مع التنويه ببعض النوادر الذين ييسرون سبل التعليم، فمن يتحمل مسؤولية التأخير.. وهل ستفتح وحدات أو فرصة استثنائية للتسجيل ليعلم الرأي العام فعلا أن هذه المذكرة ليست للاستهلاك الإعلامي فقط وإنما هي من أجل تدارك ما فات، لذا أجدد مطالبتنا في الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، والتي كانت سبابة لمتابعة هذا الملف، بضرورة فتح آجال جديدة لمن لهم الرغبة في التسجيل من جديد خصوصا الذين قطعوا أشواطا في مسارهم الجامعي

● هل صحيح أن إشكالية تراخيص متابعة الدراسة الجامعية تم افتعالها ومن يتحمل مسؤوليتها؟

○ أود أولا أن أوضح أننا نناضل من أجل هذا الحق الدستوري وكل الهيئات السياسية حزبية كانت أو نقابية أو جمعوية تتحمل مسؤولية الدفاع عن هذا الحق... ثانيا هناك تغليب للرأي العام في الخلط بين الحق في التعليم وبين غياب بعض الأساتذة لمتابعة .. الدراسة ... نحن لا نبرر عدم القيام بالواجب.. ولن نسمح تحت هذه الذريعة أو غيرها بمنع رجال التعليم أو غيرهم من متابعة الدراسة..

أما هل الإشكالية مفتعلة... هذا غير صحيح مشكل متابعة الدراسة مشكل حقيقي... بل للأسف بدأنا نسمع سنقونية جديدة وهو شرط عدم بلوغ الراغب في التسجيل 25 سنة... وأحيانا بحجة الاكتظاظ... لذلك الحكومة مسؤولة عن تدبير هذا الملف.. صحيح هناك مزايدات لأسباب انتخابية، لكن على الحكومة أن تقوم بواجبها، وتسمح وتيسر الأمور لمن أراد متابعة الدراسة الجامعية لا أن تعسر عليه.

● الوزير لحسن الداودي أصدر مذكرة في محاولة منه لتصحيح الوضع، هل فعلا تم طي الملف؟

○ فعلا يوم الجمعة المنصرم أصدر السيد وزير التعليم العالي مذكرة في الموضوع، صحت نسبيا خطأ السيد وزير التربية الوطنية الذي رفض منح التراخيص للجميع دون استثناء، لكن برأيي اعتقد أن توقيت صدور مذكرة الوزير الداودي جاء متأخرا بل

صورة وتعليق



ظاهرة الاكتظاظ في المدارس

تكشف الصورة عن ظاهرة الاكتظاظ المسجلة في عدد من مؤسسات التعليم العمومي، حيث يصل عدد التلاميذ في الطاولة الواحدة إلى أربعة.

والمشكل الذي يعانيه الأساتذة ليس الأقسام المكتظة فقط وإنما تعدد المستويات في القسم الواحد، والظاهرة يجري تسجيلها خاصة في مؤسسات التعليم خارج المجال الحضري.

انطلاق الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين بجهة تادلة أزيلال

● حسن البعزالي

البرنامج المرحلي لعمل المجلس الذي سيتوج ببلورة التقرير الاستراتيجي المزمع إنجازه من طرف المجلس والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي .

وحدد مادون ثلاثة أهداف لهذا الملتقى الجهوي صدرها الانطلاق من تقاسم التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس مرحليا، إشراك الخبرة والمعرفة العلمية الجماعية والاستفادة منها في إغناء التفكير

الاستشراقي، حشد تعبئة كل الأطراف المعنية من أجل الانخراط الجماعي في تأهيل المدرسة المغربية وإذكاء الالتزام المستمر بتفعيل مشاريع النهوض بهذه المنظومة مستقبلا.

من جانبه، اعتبر عبد الله حماني، الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم بجهة تادلة أزيلال، في تصريح لـ "التجديد"، هذه الحوارات التشاورية الجهوية تكرارا لما سبقها من الحوارات المحلية والإقليمية والجهوية، موضحا أنه كان ينتظر أن يكون لقاء اليوم لعرض التشخيصات والحلول المقترحة من أجل تطويرها وتنقيحها أكثر بإبداء مقترحات ذات خصوصية جهوية، أما بالنسبة للمنظومة، يوضح المسؤول النقابي، علينا أن نعالج الأمر بشكل مباشر خاصة وأننا خضنا مثل هذه اللقاءات مثل الميثاق الوطني وبعده ما سمي بالبرنامج الاستعجالي الذي اعتبرناه هدرا للمال العام، لأنه لم يعط أي شيء للمؤسسة التي مازال حالها بجهتنا مقلق جدا خاصة بالمناطق القروية والجبلية.

قال عبد الكريم مادون، عضو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أمس الأربعاء، بمناسبة افتتاح لقاء الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ببني ملال، أن المجلس يتدخل في المنظومة التربوية من أربع زوايا مختلفة في العلاقة مع هذه المنظومة أولها تتعلق بالتعاطي مع المشاكل اليومية التي تواجهها المنظومة التربوية، وهو ما يندرج ضمن مهام المدرسين والمؤطرين والادارات والأجهزة المسؤولة عن المؤسسات التعليمية والتكوينية والجامعية محليا وإقليميا وجهويا، ثانياها تتصل بحكمة المنظومة التربوية على المستوى الوطني وإعداد وتدبير وتنفيذ السياسات العمومية، والثالثة تتعلق بإرساء الترسنة القانونية والتنظيمية لمختلف قضايا التربية والتكوين والبحث العلمي وهي مهم يتقاسم فيها العمل الجهاز الحكومي والجهاز التشريعي أما الزاوية الرابعة يقول

مادون فتحيل إلى التحليل والتفكير الشمولي الاستراتيجي بمنهجية تقييمية وبعيد استشراقي، في المكانة الاجتماعية للمدرسة ووظائفها ودور الجامعة ومهامها ووظيفة البحث العلمي ومكانته، وفي مساءلة المنظومة التربوية عن أدائها وقيمة مردوديتها وجودتها.

وحسب مادون فإن المجلس الأعلى يتوخى من خلال إطلاقه لهذا الحوار الجهوي، تقوية المقاربة التشاركية واعتبر تنظيم هذه الحوارات الجهوية محطة حاسمة من محطات

في لقاء حول مطالب السكان والعاملين ومتقاعدي القوات المسلحة والمساعدة

حقوقيون يناقشون مع عامل إقليم أزيلال مشاكل التعليم والصحة والنقل والشغل

الكبيرة ثعبان

في العلاج في ظروف تحترم كرامتهم. أما بالنسبة للفرع، فيبقى مشكل الموارد البشرية وتدبير الممكن منها أهم تحد للمسؤولين في القطاع وخارجه، حتى لا تظل هذه المشاريع مرتبطة ببنائات تفقد قيمتها ودورها.

ولم يفت مكتب الفرع طُرح مشاكل

النقل والطرق بالإقليم، والتي لخصت في كون وضعية الطرق وأسطول النقل بكل مستوياته، يبقى متخلفا مقارنة مع أقاليم أخرى حديثة العهد، إلا أن العامل، اعتذر على الإجابة وتقديم مقترحات في هذا المجال، لعدم توفره على معطيات شاملة بهذا القطاع، وكذلك نظرا لغياب مدير التجهيز عن اللقاء.

مطالب العاطلين وفئة المتقاعدين والمحاربين من القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة، كانت حاضرة في النقاش، حيث طالب مكتب الفرع من العامل فتح باب الحوار معهم، لاعتبار الشغل حق وقضية كل المغاربة، وكذلك تقديرا لما قدمه المتقاعدون من

تضحيات مقابل هزلة رواتبهم. وأمام مشروعية مطالبهم في الحق في الشغل والكرامة قدم العامل رؤيته الخاصة في تدبير مشكلة البطالة من خلال تقديم المشاريع المدرة للدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وعدم انتظار أنصاف الحلول مقل (رخص النقل، الأكشاك، الدكاكين).

أما بالنسبة للمتقاعدين، فقد أبدى العامل تعاطفه مع هذه الفئة، رغم تأكيد على أن أغلب مطالبهم وطنية مرتبطة بقرارات مركزية، إلا أنه أقر أنه بصدد العمل على إخراج مشروع سكني على المستوى الإقليمي، سيعد مكسبا لهذه الفئة.

◆ التعليم، الصحة، النقل والطرق، مطالب العاطلين وفئة المتقاعدين من القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة. مشاكل ناقشها المكتب المحلي للهيئة المغربية لحقوق الإنسان، بمعية عضو المكتب التنفيذي مع عامل إقليم أزيلال، بحضور رئيس القسم التقني، والنائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية، ومندوب وزارة الصحة بالنيابة. وذلك في اجتماع عقد مؤخرا بمقر الكتابة العامة للإقليم.

اللقاء استعرض مشاكل قطاع التعليم بالإقليم من سوء التدبير الإداري، والتخطيط والخصائص، والاختلالات، التي عرفها الدخول المدرسي لهذا الموسم، والتي أثرت بشكل سلبي على حق التلميذ في التعلم والاستقرار. ورغم استعراض النائب لنجازات القطاع على المستوى المادي والتربوي، وتقييم النتائج، بقيت حلقة تدخل العامل مفرغة لا اعتبارها التعليم مشكلا وطنيا بالدرجة الأولى.

وعند التطرق لقطاع الصحة، طرح المكتب المحلي للهيئة المغربية لحقوق الإنسان، أهم المشاكل الكبرى داخل المستشفى الإقليمي، وكذا وضعية المستوصفات من ضعف التجهيزات، والخصائص في الموارد البشرية، وسوء التدبير الإداري، وغياب أقسام ومصالح صحية ضرورية، مما يعرض صحة المواطنين إلى الخطر. بعدها قدم مندوب وزارة الصحة بالنيابة إجابات تلتخص في الخصائص بالنسبة للموارد البشرية. كما ذكر بالمنهجية الجديدة التي يسلكها من أجل

تدبير إداري للممكن بفعالية ومروية أكثر.

وقد سجل المكتب المحلي بشكل إيجابي، سرد العامل لأهم المشاريع والبرامج والشراكات المسطرة في ميدان الصحة على المستوى الإقليمي للتهوض بهذا القطاع، الذي عرف امتيائا من طرف المواطنين، الذين يطالبون بالحق

القرية الموضوعاتية للتربية البيئية تحط الرحال بأكادير

قافلة تحسيسية لحماية البيئة تستهدف تلاميذ المدارس

■ أكادير: رشيد فاسح



حطت الرحال بأكادير، مؤخرًا، القافلة البيئية لحماية الشواطئ، المنظمة من طرف مؤسسة محمد السادس للبيئة بالتعاون مع المكتب الوطني للماء والكهرباء في محطتها الرابعة، بشاطئ "توادا" بأكادير، وذلك من أجل الانخراط في برنامج التوعية والتربية البيئية في الوسط المدرسي الذي أطلقته مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، وهو برنامج تواصل وتفاعلي بين تلاميذ المؤسسات التعليمية والمنشطين والمؤطرين بالقرية. وقد خصصت لهذه الغاية مجموعة من الخيم الموضوعاتية المتنوعة المعنية بمحاور حماية البيئة والثروات الطبيعية: شواطئ، غابات، مدن، مساحات خضراء.

وتضمن برنامج هذه التظاهرة عدة أنشطة، حيث تم تهيئة القرية لاستقبال كل يوم، حوالي 1500 تلميذ وتلميذة من مختلف المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية، وخصصت لهذه الغاية حافلة للنقل الحضري لإحضار تلاميذ من المؤسسات التعليمية العمومية، والنقل المدرسي للتعليم الخصوصي، وذلك لضمان أكبر استفادة للمتعلّمين من هذه المبادرة التواصلية والتفاعلية حول حماية البيئة بالوسط الحضري، وإشاعة قيم وأخلاق وسلوكات حماية البيئة عند الناشئة.

توقع المنظمون أن يبلغ عدد المستفيدين من هذه الحملة التواصلية حول حماية البيئة بالقرية البيداغوجية طلبة مدة تواجدها بأكادير حوالي 6000 تلميذ وتلميذة من مختلف المؤسسات التعليمية بالمدار الحضري لمدينة أكادير ومن مختلف المؤسسات التعليمية الابتدائية والإعدادية.

وشملت القرية التفاعلية عدة وسائط تواصلية وخيمات موضوعاتية حول اقتصاد استهلاك الطاقة

نصبت شاشة سينمائية كبرى لعرض فيلم كارتوني (رسوم متحركة) يتمحور حول حماية البيئة بالوسط القروي مترجم باللغة الدارجة المغربية، وفي ختام مشاهدته يتم التفاعل المباشر بين المؤطرين والمنشطين والتلاميذ حول أهداف الفيلم الكارتوني وحول زيارة القرية البيداغوجية من خلال أسئلة وأجوبة. لكن الملاحظ أن القافلة لم تقم بتعميم التجربة على مناطق أخرى واقتصرت على خمس محطات مرتبطة بالشواطئ، كما تستهدف التلاميذ بالمدار الحضري فقط، إذا ما استثنينا محطة سيدي بنور، فيما أغفلت المتدربين بالعالم القروي الذين هم في أمس الحاجة لهذه الأنشطة التفاعلية التوعوية البيئية والأنشطة التفاعلية المباشرة حول حماية البيئة القروية كذلك، وخصوصا إذا ما تم ربط حماية البيئة القروية بالتنمية المستدامة بالوسط القروي أو المدن شبه القروية والداخلية بوجه عام.

واعتماد الطاقات المتجددة، واقتصاد استهلاك الماء والنظافة، وطرق وتقنيات وأساليب فنية في فنون إعادة تدوير مواد واستخراج أعمال فنية، وحماية السواحل والشواطئ من التلوث والايذاء، وحماية الغابات والأشجار والمناطق الخضراء. هذا بالإضافة إلى خيمة تفاعلية للإعلاميات حول حماية البيئة. وتندرج هذه المبادرة التي انطلقت من شاطئ بوزنيقة بالدار البيضاء والتي ستجّه نحو مدينة الداخلة بجنوب المملكة مرورا بتزنيّت، في إطار التواصل ودعم التربية البيئية مع أطفال المدارس وخلق جيل من البيئيين بالوسط المدرسي المغربي. وقد سخرت السلطات الولائية والمنتخبة وكذلك نيابة أكادير ادوتنان كل الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة وسبل النجاح لتمر العملية في أحسن الظروف وحتى تبلغ الأهداف المسطرة. عما أن كل زيارة للتلاميذ تتوج في نهايتها بولوج الخيمة الكبرى، حيث

منح مؤسسة محمد السادس بجهة سوس

أكدت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة معالجتها لما مجموعه 262 ترشيحا بالجهة للحصول على محنة الاستحقاق لحفز التفوق الدراسي الممنوحة من لدن مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين لفائدة التلاميذ المتميزين، الحاصلين على شهادة البكالوريا برسم سنة 2014.

ومكنت هاته العملية من مراقبة الملفات ال 262 من حيث صحة وتمام الوثائق المطلوبة، وكذا التأكد من عملية تسجيل التلميذات والتلاميذ لأنفسهم عبر البوابة الالكترونية الموضوعة رهن إشارتهم من قبل مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الممنوحين سنويا حدد في 500 منها 100 مستفيد(ة) بناء على المعدلات الوطنية حسب الشعب بمبلغ 1200 درهم شهريا لمدة 3 سنوات الأولى، و1800 درهم شهريا لمدة السنتين الأخيرتين، مع إعانة جزافية في بداية كل سلك تقدر ب 2000 درهم. و400 منحة بالنسبة للمنحة الجهوية وذلك بناء على المعدلات الجهوية للباكالوريا حسب الشعب، بمبلغ 1000 درهم شهريا لمدة 3 سنوات.

انطلاق التظاهرة الإقليمية بالمؤسسات التعليمية بنيابة الخميسات

بنيابة الحسن

العرض التربوي ومواصلة التعبئة الاجتماعية لدعم التمدرس، ومحاربة الهدر المدرسي ونهج سياسة القرب، والتواصل المستمر والإنصات لكل الفاعلين والمتدخلين في الشأن التربوي، لتعبئتهم وضمان انخراطهم في جميع العمليات التي تروم النهوض بمنظومة التربية والتكوين، لإعادة الثقة والاعتبار للمدرسة العمومية المغربية، والارتقاء بمهامها الوطنية.

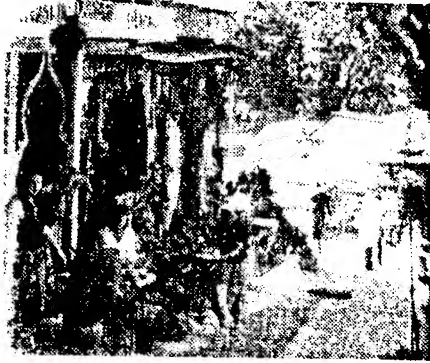
وأعطيت الانطلاقة لعقد اجتماعات ولقاءات على صعيد جماعات الممارسات المهنية، من أجل الوقوف على الوضعية الحالية لكل المؤسسات وتشخيصها، شكلا ومضمونا، كما وكيفا، ومن ثم بناء مشاريع تربوية تشاركية بين مؤسسات جماعة الممارسة المهنية، الهدف منها تحسين القضاة من خلال اهتمام التلاميذ بها، وتكريس كل السلوكات المواطنة في صفوفهم، وذلك بشكل تعاوني تشاركي بين مؤسسات الجماعة. وأكد حميد حبيبي، رئيس خلية التواصل والشراكات بنيابة الخميسات أن أحمد حفار أعطى الانطلاقة الرسمية لهذه التظاهرة التربوية، التي ستستمر طيلة هذا الموسم الدراسي بكل مؤسسات الإقليم. فبثانوية مجمع الطلبة الإعدادية بالخميسات التي فتحت أبوابها هذا الموسم الدراسي، تكاثفت جهود المتدخلين من أجل إعطاء دفعة قوية لهذا المولود الجديد بالعالم القروي، من خلال مساهمة تلاميذ وأطر ثانوية سجل ماسة الإعدادية ومجموعة مدارس أبي بكر الرازي في خلق ورش تعاوني في مجال البستنة، والتربية البيئية، والنسعي إلى تغيير ملامحها، لاسيما فضاءاتها القاحلة التي تحولت بهذه المبادرة التربوية التعاونية والتشاركية إلى مشتل حقيقي، ليس فقط لغرس شجيرات وورود، ولكن كذلك لتكريس سلوكات قوامها التربية على المواطنة، وغرس ثقافة الانتماء والسلوك المدني.

قررت النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني تنظيم تظاهرة إقليمية بجميع المؤسسات التعليمية طيلة الموسم الدراسي 2014-2015 تحت شعار «من أجل فضاء نظيف وسلوك مواطن»، بغية تفعيل الحياة المدرسية، على اعتبار أن الحقل التربوي هو المجال الذي يجب أن تتكاثف حوله كل الجهود البناءة، على اعتبار أن المدرسة مؤسسة اجتماعية وتربوية من المفروض أن تسهر على تربية النشء وتمكينه من اكتساب مهارات وكفايات متعددة، وتنمية مواهبه وملكاتة الحركية والفكرية، لتسهيل اندماج في مجتمعه وتكييفه معه، ومن ثم فهي مدعوة لأن تكون منفحة باستمرار على محيطها باعتماد نهج تربوي قوامه استحضار المجتمع في صلب اهتمامها.

ودعا النائب الإقليمي، أحمد حفار، هيئة الإدارة التربوية إلى الاهتمام بتأهيل المؤسسات ونظافتها وتزيين فضاءاتها التعليمية الداخلية والخارجية، وجعلها مشغلة للأنشطة والبرامج التربوية المفيدة بما يقوي جانبيه الحياة المدرسية بالنسبة للمتعلمين، مع تعزيز سياسة القرب، وتحسين



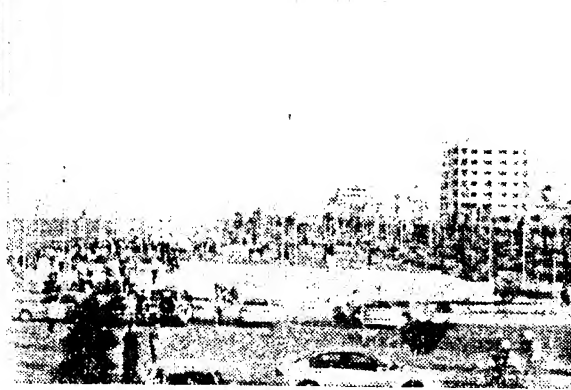
شفشاون



← تحتضن الجمعية الوطنية لمديرات ومديري التعليم الابتدائي بالمغرب فرع شفشاون ،الاسبوع الجاري ، دورة تكوينية لفائدة المديرين المتدربين خلال الموسم الدراسي الحالي .
وتتناول الدورة ،التي يشرف عليها مؤطرون تربويون من نيابة وزارة التربية الوطنية بإقليم شفشاون ، عروضاً تقنية تهم " أدوار الإدارة التربوية " و " مجالس المؤسسة " و " عمليات المسك " ، إضافة الى تقنيات التوثيق الإداري والعلاقة التواصلية .

ويهدف التكوين ،حسب بلاغ فرع شفشاون للجمعية الوطنية لمديرات ومديري التعليم الابتدائي بالمغرب، الى الرفع من القدرات المعرفية والمهاراتية لمديري المؤسسات التعليمية المعنية وتمكينهم من آليات التدبير الحديثة والعصرية لتجاوز التحديات والصعوبات ،التي تواجه عملهم اليومي على جميع مستوياتها التربوية والإدارية والاجتماعية .

الناظور



← احتضن مقر النيابة الإقليمية للتربية الوطنية والتكوين المهني بالناظور ، مؤخرًا ، لقاء تواصلياً حول مخاطر سرطان الثدي استفادت منه موظفات النيابة .
وذكر بلاغ للنيابة أنه تم خلال اللقاء تقديم عرض حول المرض ومخاطره وأعراضه وطرق الكشف عنه ، مع التأكيد على أهمية الكشف المبكر عنه بإجراء فحوصات منتظمة لتلافي تطوره ، خاصة في ظل توفر طرق وأدوات متطورة للعلاج .

وأضاف المصدر أن هذا اللقاء يندرج في إطار البرنامج الإقليمي للتوعية بمخاطر داء السرطان ، الذي ينفذ بتعاون مع مندوبية وزارة الصحة وشراكة مع جمعية للاسلمى لمحاربة داء السرطان ، والذي ستتواصل فعالياته إلى غاية نهاية الشهر الجاري .

الرباط مؤسسات تعليمية تشارك في حملة للتبرع بالدم

التبرع بالدم تعرف انخراط 19 مؤسسة تعليمية تابعة لجامعة محمد الخامس ، بهدف المساهمة التضامنية في هذه العملية لتقليص الخصاص المسجل في بعض الأصناف النادرة من فصيلة الدم . يشار إلى أن هذه الحملة عرفت مشاركة مكثفة للطلبة الذين رحبوا بالفكرة وأعربوا عن استعدادهم المساهمة في هذه المبادرة الانسانية



نظمت جامعة محمد الخامس بالرباط يوم الاثنين المنصرم بكلية الطب والصيدلة حملة للتبرع بالدم شارك فيها طلبة واساتذة وأطر مختلف المؤسسات التعليمية التابعة للجامعة .

وتهدف هذه الحملة التي تنظمها جامعة محمد الخامس بمناسبة الدخول الجامعي

2014 / 2015 تحت شعار " التبرع بالدم ، إنقاذ للحياة " ، إلى تحسيس طلبة الجامعة وأطرها بأهمية التبرع بالدم ، وزرع روح المواطنة والتضامن في صفوفهم .

وأوضح رئيس جامعة محمد الخامس بالنيابة وائل بن جلون، على هامش مشاركته في هذه المبادرة الإنسانية ، أن الغاية من هذه الحملة المواطنة التي تنظمها كلية الطب والصيدلة سنويا، هي تشجيع الطلبة والاساتذة والإداريين على التبرع بالدم ، وذلك مساهمة منهم في توفير كميات من الدم لإنقاذ حياة شخص أو عدة أشخاص .

وأضاف أن هذه المبادرة من شأنها أن تساهم في التقليص من الخصاص المسجل في مجال الدم .

من جانبه، أشار عميد كلية الطب والصيدلة محمد عدناوي إلى أن تنظيم هذه الحملة يندرج في إطار الأنشطة الاجتماعية والتربوية والرياضية التي تقوم بها جامعة محمد الخامس بعد دمج جامعتي محمد الخامس أكدال والسويس في جامعة واحدة ، موضحا أن حملة

من أجل إنقاذ الحياة . كما شارك إلى جانب الطلبة عمداء الكليات ونوابهم والكتاب العامون والاساتذة والإداريون .

وكان المركز الوطني لتحاقن الدم قد أطلق في 19 غشت الماضي نداء عاجلا للتبرع بالدم قصد مواجهة النقص الكبير الذي تعاني منه المراكز الجهوية لتحاقن الدم في العديد من مدن المملكة، وبلوغ مخزون تأمين من 16 ألف كيس، وهو ما يعد ضروريا لتغطية حاجيات ثلاثة أسابيع على الصعيد الوطني.

مدراء المدارس يطالبون بمضاعفة شرطة المرور بسبب أشغال «طنجة الكبرى»

طنجة حمزة المتيوي

والبزم والي امن طنجة، رؤساء الدوائر ومسؤولين أمنيين آخرين، بتسليم أرقامهم الهاتفية لمدراء المؤسسات ومسؤولي نيابة التعليم بطنجة، مشددا على ضرورة التواصل بين الطرفين خاصة بين المدراء ورؤساء الدوائر، الذين طالبهم بالوقوف على الوضع الأمني للمدارس بأنفسهم بشكل دوري.

وأوضح والي الأمن، أن عناصر الشرطة

بطنجة ملزمون بالتدخل بشكل مباشر في محيط المؤسسة ضد أي سلوك شاذ، خاصة في قضايا التحرش وترويج المخدرات والسجائر، لكنهم في المقابل يتدخلون بطلب من إدارة المؤسسة في حالة وقوع مشكلة داخل حرم المدرسة.

ووقف مدراء المدارس خلال مداخلاتهم، على جملة من الإكراهات الأمنية التي تواجههم، فبالإضافة إلى مشكلة المرور، كان وجود الغرباء في محيط المؤسسات التعليمية على رأس تلك الإكراهات، وما ينتج عن ذلك من عمليات سرقة وتحرش وترويج للمخدرات.

وطالب المدراء بتعزيز التواجد الأمني في محيط المدارس، عبر فرق الشرطة المدرسية، خاصة ما بين الساعة السابعة والثامنة صباحا، وهو الأمر الذي شدد عليه أيضا النائب الإقليمي للتعليم الذي طلب من والي الأمن إبلاء محاربة الظواهر المشينة الأهمية القصوى.

أبدى مدراء المؤسسات التعليمية بطنجة، قلقهم من زيادة احتمال تعرض التلاميذ لحوادث سير بفعل الأشغال الكبرى التي تعرفها العديد من شوارع طنجة، في إطار برنامج «طنجة الكبرى» ما أدى إلى إغلاقها، الأمر الذي دفعهم إلى مطالبة والي أمن طنجة، خلال لقاء معه أول أمس الثلاثاء، بمضاعفة تواجد شرطة المرور بالمناطق الخطيرة.

وحسب المدراء فإن الأشغال التي تعرفها طنجة في العديد من شوارعها الرئيسية خاصة المؤدية إلى ساحة الجامعة العربية، وهدم قنطرة «بنديان»، وتحويل مسار طريق الرباط، جعلت التلاميذ يعانون من خطر محقق بعد خروجهم من مدارسهم، جراء الازدحام الذي تعرفه المحاور الطرقية البديلة خاصة في وقت الذروة.

ووعد والي أمن طنجة، مصطفى أوخويا،

بتعزيز طاقم شرطة المرور في الشوارع القريبة من المؤسسات التعليمية، متعهدا أيضا بوضع علامات التشوير في المؤسسات التعليمية التي لا تتوفر عليها.

وكان اللقاء الذي حضره أيضا النائب الإقليمي لوزارة التعليم، السعيد بلوط، ورؤساء الدوائر الأمنية، ومختلف المسؤولين الأمنيين بولاية أمن طنجة، قد خصص لتدارس سبل التنسيق بين المؤسسات التعليمية والأمنية بطنجة والوقوف على إكراهات الأمن بالمدارس ومحيطها.

لقاء تحسيسي بطنجة حول السياسة التواصلية للجهاز الأمني مع المحيط التربوي

بمختلف مكوناته، موضحة أن البرنامج التواصلية يقوم على تنظيم حملات للتوعية والتحسيس لفائدة المتدربين، وذلك بشراكة مع وزارة التربية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ.

وترتكز استراتيجية المديرية العامة للأمن الوطني في الوسط المدرسي، حسب المصدر ذاته،

على برنامج عمل مندمج، يقوم على التحسيس والتواصل المباشر مع مختلف الفاعلين داخل الفضاء التعليمي، وتنظيم زيارات ميدانية إلى المدارس الابتدائية والمؤسسات الإعدادية والثانوية، للتواصل مع المتدربين، وتحسيسهم بالمخاطر المرتبطة باستهلاك المخدرات والجريمة المعلوماتية والعنف المدرسي والاعتداءات الجنسية والشغب داخل الفضاءات الرياضية والسلامة المرورية.



نظمت ولاية أمن طنجة، يوم الثلاثاء، لقاء تفاعليا وتحسيسيا مع فعاليات مؤسساتية محلية وجمعية مهتمة بمجال التعليم حول البات تنزيل السياسة التواصلية للجهاز الأمني مع محيطه التربوي.

ويهدف هذا اللقاء، الذي حضره مسؤولون تربويون ومدراء مؤسسات تعليمية

ورؤساء دوائر أمنية، إلى التحسيس بأهمية تواصل الجهاز الأمني مع مختلف الفاعلين في الحقل التربوي، لإبراز التدخلات الأمنية التحسيسية والزجرية والحفاظ على أمن الفضاء الخارجي للمؤسسات التعليمية.

ويأتي هذا اللقاء، حسب ولاية أمن طنجة، في إطار النهج الذي سطرته المديرية العامة للأمن الوطني منذ سنة 2012، لتعزيز انفتاحها على محيطها الخارجي

◆ افتتاح أقسام التربية غير النظامية بنيابة التعليم بأسفي

◆ أسفي: عبد الرحيم اكريطي

كانت مؤسسة محمد السادس للأشخاص المعاقين بأسفي المحطة الأولى من الزيارة، التي قامت بها صباح يوم الجمعة الأخير لجنة مكونة من نائب وزارة التربية الوطنية بأسفي، ورئيس مصلحة محاربة الأمية والتربية غير النظامية، وعدد من المفتشين وممثلي الجمعيات الشريكة قصد توزيع عدد من المحافظ والكتب واللوازم المدرسية على التلميذات والتلاميذ، سواء منهم المصابين بإعاقة جسمية أو ذهنية، والذين يتابعون دراستهم في إطار التربية غير النظامية، والذي تم تخصيص قسم لتدريسهم بهاته المؤسسة التي سبق وأن دشنها جلالة الملك محمد السادس، حيث يبلغ عدد المسجلين بهذا القسم 20 تلميذا وتلميذة، بعدما

نجح عدد منهم السنة الماضية والتحقوا بالتعليم الثانوي الإعدادي، كما زارت اللجنة قسما ثانيا مخصصا للتربية غير النظامية يضم هو الآخر حوالي 20 تلميذا وتلميذة من مختلف المستويات بالمدرسة الابتدائية الطيب لعلج بنهيم. وأكد المصطفى مازيغ رئيس مصلحة محاربة الأمية والتربية غير النظامية بنيابة التعليم بأسفي، في تصريح أدلى به لجريدة «الأحداث المغربية» على أن النيابة الإقليمية تعزز في إطار الشراكة والاحتضان إعطاء فرصة ثانية لحوالي 380 تلميذا وتلميذة على غرار الموسم الدراسي الماضي، بعدما تم إدماج أكثر من 40 في المائة من المستفيدين من التربية غير النظامية بما فيهم 67 مستفيدا ومستفيدة نالوا شهادة نهاية

الدروس الابتدائية، وهم مدمجون الآن في ملك الثانوي الإعدادي، كما أن هناك برنامجا مسطرا من

طرف المصلحة قصد تشجيع تدرس الأشخاص المعاقين وتشجيع التربية غير النظامية.

بيان اليوم

أمية

عرف برنامج الانطلاقة الرسمية للموسم التربوي لمحاربة الأمية والتربية غير النظامية للموسم الدراسي 2014/2015، زيارة والي جهة الشاوية ورديغة، عامل عمالة إقليم سطات، والمفاتيح الإقليمية للتعليم ببنابة سطات، وممثلين عن وزارة الأوقاف أحد أقسام برنامج محاربة الأمية المؤطر من طرف المندوبية الجهوية للشؤون الإسلامية بمسجد بدر بحي الفرح بسطات، حيث تم الوقوف على أهم برامج التدريس، والمقررات الخاصة بذلك، كما تمكن والي الجهة والوفد المرافق له من حضور دروس نموذجية لمحو الأمية خاصن بالنساء، و تمت زيارة أحد أقسام برنامج محاربة الأمية من تطوير تعاونية الشاوية ورديغة للقرائية والتربية والتكوين بإعدادية مولاي اسماعيل، وتم الانتقال إلى مركز الشاوية ورديغة للإدماج بالمنسقية الجهوية للتعاون الوطني، وهو قسم لأطفال التربية غير النظامية تؤطره جمعية الوسام للثقافة والتنمية الاجتماعي.

وحسب إكاديمية جهة الشاوية ورديغة، فقد عرفت معطيات محو الأمية على صعيد الأكاديمية تحسنا مهما بالنسبة للموسم التربوي 2013/2014، حيث سجلت النتيائات الثلاثة 32.355 مرشح ومرشحة وتهدف خلال الموسم الدراسي الحالي إلى تسجيل 44.909 كما عرفت حصيلة محو الأمية بالنتيائات الثلاثة بنفس السنة 19 بالمائة ببرشيد و 30 بالمائة بسطات و 37 بالمائة بخريبكة و 14 بالمائة بابين سليمان. وعرفت الشراكات حسب إحصائيات الأكاديمية ارتفاعا مهما بخصوص النتيائات الثلاث حيث انتقلت بخصوص محو الأمية من 54 بالمائة خلال الموسم الدراسي 2009/2010 إلى 135 بالمائة برسم الموسم الدراسي 2013/2014، وعلى مستوى التربية غير النظامية فقد انتقلت الشراكات خلال نفس المواسم الدراسية من 14 بالمائة إلى 68 بالمائة.

قلعة السراغنة

مسيرة احتجاجية مشيا على الأقدام للمطالبة بتوفير النقل المدرسي بقلعة السراغنة

لحسن أكرام

النقل المدرسي. وأضافت المصادر أن سيارة نقل خاصة بتلاميذ «كويلمات»، غير متوفرة حاليا لأسباب تقنية بوزارة المالية.

وفي سياق متصل، طالب فرع المركز المغربي لحقوق الإنسان بالصهريج، سلطات قلعة السراغنة، بالتدخل لحل مشكل النقل المدرسي، والتخفيف من معاناة الفتاة المدرسية، وحماية أجيال من الهدر المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة، حيث توصل المركز الحقوقي بعريضة احتجاجية طويلة تحمل توقيعات تلميذات وتلاميذ منطقة بني معدان، تطالب بحل مشكل غياب النقل المدرسي.

ورفع المحتجون لافتات كتبت عليها عبارة تطالب بحماية حق التمدريس، وأعلام وطنية، وكشفت تلميذات محتجات أن غياب وسائل النقل المدرسي في منطقة بني معدان بقلعة السراغنة، يسهل عمليات التحرش الجنسي والاعتداء ضد التلميذات، ويفسح المجال للجناة بالفرار تحت جنح الظلام، خصوصا في التوقيت الشتوي، حيث تصادف فترة الخروج من المدرسة غروب الشمس.

قطع المئات من التلميذات والتلاميذ يوم السبت الأخير، ينحدرون من مناطق بني معدان بدائرة الصهريج بإقليم قلعة السراغنة، أزيد من 10 كيلومترات، مشيا على الأقدام، للاحتجاج على غياب وسائل النقل المدرسي، تسهيل عملية تنقلهم إلى الثانوية الإعدادية للصهريج، وثانوية ابن سينا التأهيلية وفرعية بني معدان التابعة لمجموعة مدارس الحمادنة السفلى.

ونفذ المحتجون وقفة احتجاجية على الطريق الرابطة بين جماعتي واركى والصهريج، مرافقين بأولياءهم، للضغط على السلطات من أجل حل مشكل تنقل التلاميذ لمسافات طويلة للتمدرس، حيث نتج عن ذلك تنامي ظاهرة الهدر المدرسي بشكل كبير في صفوف التلميذات بالمنطقة.

وفي تصريح خصت به «الخبر»، أكدت مصادر جماعية، أن مشكل غياب وسائل النقل المدرسي بالمنطقة، ناتج عن تنامي عدد التلاميذ المسجلين بالمنطقة، حيث بلغ في صفوف التلميذات فقط أزيد من 175 تلميذة، بالإضافة إلى قلة حافلات

الأحداث المغربية

إضراب بمجموعة

مدارس آيت

أوفلا يائتر

ك.ث

الخصائص الكبير في أطر
التدريس، المطالبة بإحداث
حجرة دراسية بفرعية آيت حدو
بدل التدريس بمطعم الفرعية،
التستر على أستاذ شبح بالمجموعة
الدرسية لمدة سنتين، وعدم التزام
النيابة بوعودها المتمثلة في كهربية
فرعيات المجموعة، وتأهيل
فضاءاتها.

مجموعة مشاكل ناقشها فرع
إيتزر بإقليم ميدلت للجامعة
الوطنية للتعليم التابع للاتحاد
المغربي للشغل خلال اجتماع
عقده مؤخرا مكتب الفرع،
بحضور أعضاء اللجنة النقابية
لمجموعة مدارس آيت أوفلا. قبل
أن يدعو، حسب بيان توصلت
«الأحداث المغربية» بنسخة منه،
إلى خوض إضراب بمجموعة
مدارس آيت أوفلا تم تنظيمه يوم
الخميس 16 أكتوبر الجاري،
مرفوق بوقفة احتجاجية أمام
المدرسة المركزية.

ابن سليمان

آباء ينددون بحرمان تلاميذ نيابة التعليم ابن سليمان من الباكلوريا الدولية

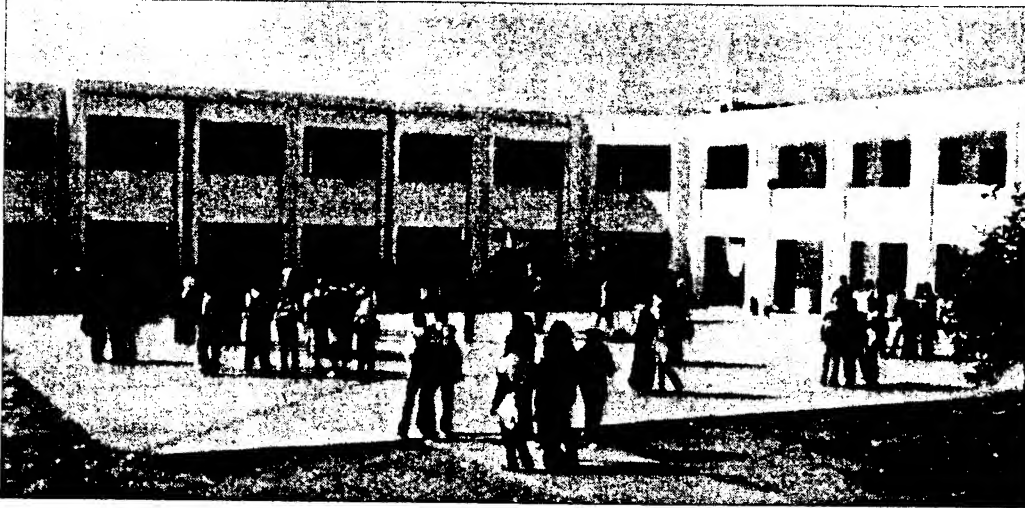
بوشعيب حمراوي

ندد آباء وأولياء مجموعة من التلاميذ بنيابة التعليم ابن سليمان، برفض مدير أكاديمية التربية والتكوين بجهة الشاوية ورديغة، الترخيص بإحداث مسلك الباكلوريا الدولية داخل الإقليم، بعد أسابيع من الإعداد لهذا المسلك داخل الثانوية التأهيلية الحسن الثاني، والتعبئة التي صاحبت العملية من طرف أطر تربوية وإدارية وكذا من طرف آباء وأولياء التلاميذ المسجلين، والذين بلغ عددهم زهاء ثلاثين تلميذا وتلميذة. ووصفها البعض بـ(الحكرة) و(التهميش) الذي يطال تلاميذ وطلبة الإقليم المهمش على صعيد جهة الشاوية ورديغة. وأوضح المتضررون أن الثانوية التأهيلية الحسن الثاني تتوفر على كل المقومات التربوية والبيداغوجية والبنوية التي تؤهلها لإنجاح هذا المسلك، كما تتوفر ثانويتي الشريف الإدريسي وابن خلدون على نفس المقومات. وأن لجنة مختصة حلت بثانوية الحسن الثاني، ووقفت على مدى استعداد المؤسسة والنيابة التعليمية لإحداث المسلك، إلا أن مدير الأكاديمية فضل عدم إحداثه خلال الموسم الدراسي الجاري، علما أن إحدى المؤسسات الخصوصية بالمدينة تمكنت من الحصول على الترخيص بإحداث المسلك.

المؤسسة ترفض إعادة التمدرس للمستوفين لسنوات الدراسة

هيئة حقوقية تطالب وزارة التعليم بالتدخل ضد طرد 20 تلميذا من ثانوية بمارتيل

خديجة بن اشو



قررت هيئة حقوقية مراسلة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني حول ما اعتبرته طرد 20 تلميذا من ثانوية محمد السادس بمارتيل كانوا يتابعون دراستهم بالسنة الثانية من البكالوريا، فيما أكد مسؤول من المؤسسة نفسها أن هناك حالات لم تستفد من إعادة التمدرس لأنهم استوفوا السنوات التي يجب قضاؤها في التمدرس. وفي توضيح حول الموضوع، قال محمد بن عيسى، مدير مرصد الشمال لحقوق الإنسان، في توضيح للمغربية، إن التلاميذ استوفوا ثلاث سنوات بالمؤسسة، وقدموا رسائل استعطفات لمتابعة الدراسة بالمؤسسة نفسها نهاية الموسم الدراسي الماضي، غير أنهم لم يتوصلوا بأي جواب. وأضاف بن عيسى أن انتظار التلاميذ استمر خلال الموسم الدراسي الجاري، إذ أن المؤسسة تأخرت في الرد على طلب التلاميذ، لتقوم بطردهم نهاية الأمر، ما ضيع عليهم فرص التسجيل في مؤسسات التكوين المهني.

وأكد بن عيسى أن 5 تلاميذ من أصل 20 تلميذا تمكنوا أخيرا من الالتحاق بالمؤسسة، فيما ظل مصير 15 تلميذا عالقا، وفي انتظار الحل يظل الخطر يحدق بالمجموعة التي تعيش في منطقة شهدت هجرة قوية خلال السنة الماضية، كما شهدت استقطاب فئات متطرفة لعدد من الشباب للمحاربة في سوريا والعراق. وفي الاتجاه نفسه، أفاد مرصد الشمال لحقوق الإنسان، في بلاغ، توصلت 'المغربية' بنسخة منه، أن الثانوية التأهيلية محمد السادس بمرتيل، التابعة لنيابة التعليم والتكوين المهني بالمضيق الفينيق (شمال المغرب) أقدمت على قرار مفاجئ بفصل

أزيد من 20 تلميذا وتلميذة كانوا يتابعون دراستهم بالسنة الثانية من البكالوريا. وعللت إدارة المؤسسة قرار طردها، يقول البلاغ، بأن 'التلاميذ والتلميذات استوفوا ثلاث سنوات بالمؤسسة، إلا أنها عادت وقامت بإعادة خمسة منهم إلى فصول الدراسة فيما تم إقصاء آخرين وهو ما خلق استياء عاما.'

وأوضح المرصد، في البلاغ نفسه، أن إدارة المؤسسة أقدمت على هذه 'الخطوة بشكل مفاجئ، حيث كان مبررها يعمل على طماننة آباء وأولياء التلاميذ والتلميذات بإعادتهم إلى صفوف الدراسة، وهو ما أضاع عليهم فرصة التسجيل بمؤسسات أخرى أو بمعاهد التكوين المهني وغيره. واتهم المرصد المؤسسة بالفشل في أداء مهامها، موضحة أن الطرد والفصل النهائي لهذا العدد الكبير من التلاميذ والتلميذات يكشف فشل الثانوية التأهيلية محمد السادس بمرتيل في القيام بوظائفها التربوية والبيداغوجية، وهو الأمر الذي

يعود أساسا إلى الإدارة التي تتحمل كامل المسؤولية في ذلك.

وأضاف المرصد أن إقدام الإدارة على قرار فصل التلاميذ والتلميذات وإعادة البعض 'يكشف لا محالة غياب رؤية لديها ومراعاة خصوصية منطقة عرفت أكبر هجرة من شبابها إلى جبهات القتال بكل من سوريا والعراق، وانضمامهم إلى المنظمات الإرهابية، خاصة من نوي الفئات التعليمية التي يقل مستواها الدراسي عن البكالوريا ولا يزيد عمرها عن 23 سنة.'

وتحدث المرصد عن 'خطورة قرار إدارة الثانوية التأهيلية محمد السادس بمرتيل، وتمسك للتلاميذ الذين مسهم قرار الطرد بمتابعة دراستهم وإتاحة فرصة أخيرة لهم مع الرغبة الكبيرة بالعمل بجد وحزم، مقابل ما وصفه بتعنت الإدارة برفض العديد منهم وقبول آخرين، وهو ما يتناقض مع التوجه الرسمي للدولة المغربية المتضمن في الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتوجيهات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث

العلمي ووزارة التربية الوطنية. وطالب مرصد الشمال لحقوق الإنسان، في بلاغه، وزارة التربية الوطنية بالتراجع الفوري عن الفصل الجماعي لهذه الفئة من التلاميذ مع إعادتهم إلى صفوف الدراسة، وفتح تحقيق في قضية تسجيل تلاميذ شباهم قرار الفصل وفق استثناء آخرين. وفي إطار التوضيح، اتصلت 'المغربية' بنائب وزارة التربية الوطنية بنيابة المضيق الفينيق، بون أن تتمكن من معرفة أسباب عدم استفادة هذه المجموعة من التلاميذ من التمدرس خلال الموسم الدراسي الجاري، غير أن مسؤولا بثانوية محمد السادس أكد أن عند الحالات التي لم تستفد من إعادة التسجيل بهدف التمدرس لا تبلغ 20 حالة، وأن إدارة المؤسسة ليست هي من تقرر عدم قبول طلبات التمدرس.

وأوضح المسؤول نفسه، في اتصال مع 'المغربية'، أنه لا يمكن الحديث بالنسبة لهذه الحالات عن الطرد، لأن العملية معروفة على الصعيد الوطني وتتعلق بكل تلميذ استوفى

سنوات التمرس بالمؤسسة التي كان يتابع بها دراسته، وبكل حالة لا تستجيب لمعايير إعادة التمرس.

وتوقع المسؤول نفسه أن تكون الجهة التي أرادت تبني الملف عديمة الإلزام بقانون التمرس، إذ أن هناك فرقا بين الطرد وعدم قبول طلبات الاستفادة من الدراسة بمؤسسة عمومية، مشيرا إلى أن الطرد والفصل يكون في نهاية كل موسم دراسي، وأن عدم قبول إعادة التمرس بالنسبة للحالات التي تقدمت بطلباتها يعود لقرار اتخذته مجلس القسم الموسع، الذي يتكون من أساتذة وجمعية أباء وأولياء التلاميذ ومسؤولين من المؤسسة نفسها.

وتابع المسؤول قوله إن مجلس القسم الموسع يدرس الحالات بالتفصيل وأن كل حالة يجب أن تخضع لمعايير يجب توفرها في التلميذ، من بينها سلوكه واحترامه لبنيات المؤسسة وعدم استفادته من طلب السماح بالتمرس في سنوات سابقة.

وتعطي الأولوية في حق الاستفادة من إعادة التمرس، حسب قول المسؤول، إلى الحالات التي قدمت طلبها حول الموضوع لأول مرة، إضافة إلى النظر في ملفها المدرسي.

وأكد المسؤول أيضا أن الحالات التي لم تستفد من إعادة التمرس سبق لها أن قدمت استعطافا للمؤسسة، بعد استفادها ثلاث سنوات من الدراسة بالقسم نفسه، وسبق لها أن استفادت من إعادة التمرس خلال موسم دراسي سابق.

واستبعد المسؤول نفسه أن يكون مدير المؤسسة وراء ما نعتة مرصد الشمال لحقوق الإنسان بالطرد، معتبرا أن المصطلح لم يجر استعماله بشكل صحيح، كما أن المدير لا علاقة له بالقرار الصادر في حق هذه المجموعة من التلاميذ.

﴿ الدار البيضاء : سعيد جوهاري ﴾

دق آباء وأولياء التلاميذ بسيدي معروف ناقوس الخطر بسبب الخصاص، الذي تعرفه الثانوية التأهيلية ابن العربي بسيدي معروف بمقاطعة عين الشق بالدار البيضاء لمدرسي بعض المواد الأساسية، ويتعلق الأمر بحاجة المؤسسة إلى أستاذي مادة الفرنسية وثلاثة مدرسين لمادة الاجتماعيات.

نفس الأمر تعيشه الثانوية الإعدادية أبو بكر الصديق، التي تعاني من خصاص لمدرس مادة الرياضيات ومدرس مادة العلوم الطبيعية.

كما تعاني مؤسسة ابن عربي التابعة لنيابة عين الشق من الاكتظاظ بحكم مساحتها الصغيرة، وذلك راجع لاقطاعها من المدرسة الابتدائية ابن كثير، وعدم استيعابها للأعداد المتزايدة للمتمدرسين المتوافدين عليها. إدارة المؤسسة المذكورة أقدمت على حذف بعض الساعات وإضافة ساعات أخرى كحل جزئي لسد الخصاص في المواد لقيت تجاوبا من قبل المدرسين العاملين بها، حسب ما أفادت به مصادر للجريدة، في انتظار التحاق أساتذة جدد في القريب العاجل لسد الخصاص المذكور وفق ما تعهد به مسؤول بناية التعليم عين الشق أمام مسؤولي جمعية أولياء التلاميذ، وحل هذا المشكل في الأيام القليلة القادمة. يشار إلى أن مؤسسة أبو بكر الصديق الإعدادية تعاني هي الأخرى من الاكتظاظ بسبب ارتفاع عدد التلاميذ، الذي يفوق خمسين تلميذا بالفصل الدراسي الواحد.

اكنتاظ وخصاص بثانويتي

ابن عربي وأبو بكر

الصديق بسيدي معروف

نقائبيات

المفتشون يطالبون بفتح مركزي تكوين مفتشي التعليم

العمومية من أجل الحفاظ على مكتسباتهم المادية والمعنوية ؛ و فوض للمكتب الوطني اتخاذ الخطوات النضالية المناسبة للحفاظ على المكتسبات والتعاطي السليم والمتوازن مع ملف إصلاح التقاعد. ودعا مجددا على ضرورة إشراك النقابة في تدبير الحركة الانتقالية لهيئة التفتيش تلافيا لكل التجاوزات والاختلالات التي عرفتتها نتائجها هذه السنة، وحثه الوزارة على ضرورة اعتماد دراسة علمية في وضع خريطة التفتيش؛

الى ذلك طالب البيان المذكور بضرورة فتح مركزي تكوين مفتشي التعليم برسم الموسم الدراسي 2014-2015 لتدارك الخصائص المتفاقم في أعداد المفتشات والمفتشين وخدمة للمنظومة التربوية ولتجويد عمل هيئة التفتيش.

يذكر ان المجلس الوطني صادق على كل الوثائق المعروضة عليه: مخطط عمل النقابة 2014-2017، القانون الداخلي، ملف ظروف وشروط عمل الهيئة، وثيقة الأشكال النضالية، التقرير الاستراتيجي، الورقة التنظيمية، وكلف المكتب الوطني بإدخال كل التعديلات الواردة من الجهات والتي تتوافق مع النظام الأساسي للنقابة وتدقيق الصياغة في أفق إعداد الوثائق في صيغتها النهائية . وقد تم تأجيل المصادقة على ورقة الإعلام والتواصل إلى الدورة المقبلة للمجلس

ثمن المجلس الوطني لنقابة مفتشي التعليم لعودة الوزارة إلى تبني خيار الحكمة والتبصر باستئنافها الحوار مع النقابة خدمة لمنظومة التربية والتكوين؛ ودعا المجلس المنعقد السبت الأخير في بيانه الختامي الوزارة إلى اعتبار نقابة مفتشي التعليم شريكا حقيقيا وفعليا من خلال تفعيل الإيجابي لمبدأي الإشراك والتشارك، مع أخذ العبرة من كل مراحل القطيعة السابقة التي تؤدي حتما إلى الإساءة للمدرسة العمومية وإلى الإصلاح بشكل عام ؛

ودعا المصدر هيئة التفتيش للمشاركة في مشاورات المجلس الأعلى للتربية والتكوين حول عشرية الإصلاح التي ينظمها خلال الفترة ما بين 14 و 30 أكتوبر 2014 ، من أجل المساهمة في بلورة خطة وطنية ناجعة للإصلاح و إنقاذ المنظومة من الإفلاس؛ معلنا استغرابه إقصاء مفتشي التخطيط ومفتشي المصالح المادية والمالية من تلك المشاورات ضدا على مبدأ إشراك كل الفعاليات فيها. محملا الدولة المغربية وحدها مسؤولية المصير الذي انتهى إليه صندوق التقاعد من إفلاس باعتبارها الجهة الوصية والمؤتمنة على أموال الموظفين ، وطالبها بعدم تحميل الموظف (ة) وحده تكاليف الإصلاح نظرا لانعدام مسؤوليته في ما آلت إليه وضعية صندوق التقاعد.

المجلس أعلن عن التضامن اللامشروط والمساندة المطلقة للنضالات المشروعة لنساء ورجال الوظيفة

فعاليات نقابية تحتج على مشاكل تشوب تدبير شؤون التعليم بولاية طاطا

طاطا: محمد صالح اكليم

ادانت فعاليات نقابية بطاطا ما أسمته مشاكل وقرارات النائب الإقليمي للتربية والتعليم، والتي وصفتها بالارتجالية التي تضرب مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وكل الضوابط بعرض الحائط خدمة لمصالح فئة المقربين على حساب حقوق الأغلبية الساحقة من نساء ورجال التعليم المتواجدة في الفياقي والمناطق النائية.

واستنكر الفرع المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بطاطا، في بيان توصلت إليه «الأخبار» بنسخة منه، قرار النائب الإقليمي للتعليم بتفويض استاذ مجموعة مدارس أمتركين بجماعة تليت، تزكية لمعيار القرابة

والمحسوبية، وتكليفه للعمل بمجموعة مدارس القصبة بجماعة تمنارت، والتي لا تعرف خصاصا ضدا على كل القوانين المنظمة، وتكليف عابر لعشرين جماعة قروية بالإقليم ليحيط الرحال بجماعة تمنارت. وتفويض استاذ بنفس مجموعة مدارس القصبة بهدف تكليفه بمهام إدارية بملحقة إعدائية العيون بمدرسة أكرض الابتدائية. وتعيين استاذة خريجة جديدة خلال هذا الموسم بمجموعة مدارس تيزا بجماعة إسافن، وتكليفها للعمل بمجموعة مدارس إداونست على جانب الطريق الوطنية الرابطة بين طاطا وتارودانت، في حين أن الخريجات الجددات تم تعيينهن في مناطق صعبة ونائية.

هذا وعاب الفرع المحلي للكونفدرالية

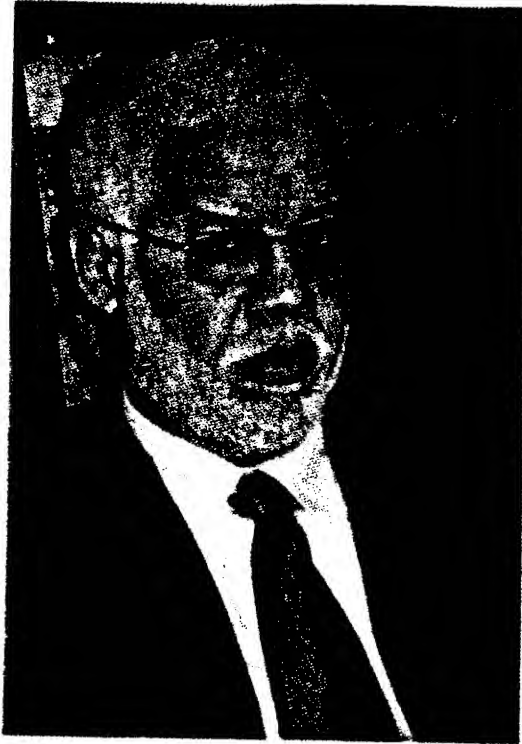
الديمقراطية للشغل بطاطا على النائب المذكور اتخاذ قرار الضم وتفريخ الأقسام المشتركة في العديد من المؤسسات منها «م.م. إديس - م.م. الواحات - م.م. درعة - م.م. العتيق - م.م. تزغت - م.م. تكزمرت - مدرسة عمر بن الخطاب - م.م. آيت علي - م.م. آقا إيكرن - م.م. آيت وابلي».

وامتناعه وبشكل غير موضوعي وقانوني عن إصدار مذكرة نيابية للتباري الشريف بين جميع الشغيلة التعليمية بخصوص التكليف المؤقت بعدد من المناصب الإدارية الشاغرة حاليا بمجموعة من المؤسسات بالإقليم، وحرمان المئات من المتعلمين من حقهم المشروع في التعلم بالعديد من المؤسسات التعليمية بالأسلاك الثلاث. والتأخر في إتمام أشغال

ثانوية محمد السادس مما عرض مصالح المتعلمين والمدرسين المعينة بها منذ موسمين للضياع. والسطو على أجور مستخدمي ومستخدمات الحراسة والنظافة والطبخ العاملين بالمؤسسات التعليمية والنيابة الإقليمية.

إلى ذلك، شجب الإطار النقابي في ذات البيان حرمان المئات من التلاميذ والطلبة بالإقليم من المنح الدراسية والجامعية في خرق سافر لكافة القوانين والمواثيق. والتلاعب بتعويضات محو الأمية وعدم تمكين مستحقيها من مستحقاتهم المشروعة أسوة بالأقاليم الأخرى. وحرمان الشغيلة التعليمية بالإقليم من الإطلاع على المراسلات والذكرات الوزارية والجهوية والنيابية في وقتها المحدد.

أعضاء في نقابة «البيجيدي» يتمرّدون على يتيم ويقررون المشاركة في إضراب 29 أكتوبر



محمد يتيم

يبدو أن بعض أعضاء نقابة «البيجيدي» لم يعودوا يستسيغون قرارات محمد يتيم، ففي سابقة تعد الأولى من نوعها، وبعد صدور قرار المكتب المركزي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم بعدم المشاركة في إضراب 29 أكتوبر، والإكتفاء فقط بالأشكال الاحتجاجية المبرمجة في 11 و12 نوفمبر المقبل، تمرد فرع الجامعة الوطنية للتعليم بإقليم الصويرة ودعا رجال التعليم والتكوين إلى خوض الإضراب يوم 29 أكتوبر ضدا على قرار القيادة المركزية.

وعزت مصادر «المشعل» هذا التمرد إلى عدم رضى فرع الجامعة الوطنية للتعليم بإقليم الصويرة على السياسة التي تنهجها نقابة يتيم الذراع النقابية لحزب العدالة والتنمية.

الأخبار

بركان

السطو على مؤسسة
تربوية يستنفر المصالح
الأمنية بالناظور

محمد بتسعيد

علمت «الأخبار» من مصادر تعليمية بالناظور، أن الثانوية الجديدة بالمدينة والمعروفة باسم «النعناع» تعرضت، أخيراً، لعملية سطو استهدفت مكاتب إدارية وسرقة أجهزة معلوماتية مهمة بكل من مكتب مدير المؤسسة ومكتب حارسها العام، دون أن يتم إيقاف أي مشتببه بهم في الحادث.

وذكرت مصادر الجريدة من عين المكان، أن لصين استغلا خلو المؤسسة من التلاميذ بعد انتهاء حصصهم الدراسية، ليقوما بالسطو عليها حيث تمكنا من تكسير نافذة المكتب الخاص برئيس المؤسسة فقاموا بسرقة أجهزة إدارية، من بينها تسجيلات كاميرا المراقبة التي تستعملها الإدارة في ضبط النظام الداخلي ومحاصرة تسلل الأغراب إلى مرافقها المختلفة. وأضافت المصادر ذاتها، أن الحارس الليلي للمؤسسة تعرض، أثناء خروجه من بيته من أجل تبين مصدر ضجيج سمعه، لهجوم عنيف من قبل اللصين المذكورين اللذين استعملا سيوفاً من النوع الكبير، حيث أصيب بجروح بالغة في راسه وصدره مما أرغمه على الرجوع بسرعة إلى بيته، متأثراً بجروحه، وهو الوقت الذي استغله اللصان ليفرا إلى خارج المؤسسة. وفي الوقت الذي كان ينتظر من الأجهزة الأمنية التدخل عاجلاً لوقف استمرار استهداف المؤسسة المذكورة، جدد المعتديان هجومهما على مرافقها، حيث نجحا في اقتحام مكتب الحارس العام للثانوية، وقاما بسرقة حاسوبه الشخصي ومعدات تربوية أخرى. إلى ذلك، حلت، بعين المكان، عناصر تابعة للشرطة العلمية، حيث قامت باخذ عينات من بصمات المعتدين المحتملين من أجل تعميق البحث في الحادث، وذلك بتنسيق مع المصالح المختصة بشرطة الناظور، من أجل الوقوف على حيثيات عملية السرقة. هذا وعبرت نساء ورجال التعليم العاملين بالمؤسسة، حسب مصادر «الأخبار» عن استنكارهم الشديد لحادث اقتحام مرافق مؤسستهم والاعتداء على حارسها الليلي بالسيوف بهدف تصفيته، مطالبين السلطات الأمنية بالعمل على إيقاف المعتدين وتقديمهما إلى العدالة، مع ضرورة تكثيف الحملات الأمنية بمحيط المؤسسات التعليمية، لما تشهده من انقلاط أمني وتسبب خطر باتا يهددان حياة الأستاذة والإداريين والتلاميذ على السواء.

للإشارة، فإن السطو على المؤسسات التعليمية بات ظاهرة معروفة بإقليم الناظور، حيث تتعرض بمختلف مناطقها للسطو وسرقة معدات التربوية وأجهزتها الإدارية، وذلك في ظل تراخي السلطات الأمنية في إيقاف المعتدين، وهو ما أصبح يقلق راحة أسرة التعليم التي عبرت عبر ممثلها عن استنكارها الشديد لطريقة تعامل السلطات المختصة مع ظاهرة استهداف المؤسسات التربوية من قبل مجرمين محترفي.

حقوقيون يطالبون بالتحقيق في «اعتقال» أستاذة داخل القسم بمراكش

مراكش
عزيز العطاطري

طالب حقوقيون كلا من وزير الداخلية، وزير العدل، والمدير العام للأمن الوطني، ووزير التربية الوطنية، بفتح تحقيق عاجل، حول اقتحام حرم المدرسة الابتدائية «لالة أسماء» بالحي الحسني يوم الجمعة الماضي، من قبل رجال أمن بزي مدني، لإيقاف الأستاذة نعيمة رجاح بدعوى «توفرهم على أمر باعتقالها»، حيث قاموا «بجرها أمام أنظار تلامذتها وزميلاتها وزملائها من الأطر التربوية والإدارية، ليغمر عليها ويتم نقلها إلى مستعجلات ابن طفيل، وبعد استفاقتها من غيبوبتها كانت العناصر الأمنية قد اختفت عن الأنظار».

واعتبر الحقوقيون أن اقتحام العناصر الأمنية لحرم المؤسسة التربوية «بشكل سافر»، واستعراضهم لعضلاتهم أمام أستاذة ومربية خدمت قطاع التعليم والتربية لأزيد من 30 سنة، حيث

تم التعامل معها كما لو أنها «مجرمة خطيرة تهدد أمن وسلامة البلاد»، يعد انتهاكا «صارخا لحرمة فضاء تربوي في المقام الأول، كما يعد اعتداء على الأستاذة وعلى باقي الأسرة التربوية».

وأوضحوا أن التدخل الأمني جاء إثر قرار صادر عن نائب وزير التربية الوطنية، قضى بتوقيفها «احترازيا» من مزاوله مهامها داخل القسم، بدعوى عدم وجود تواصل بينها وبين الإدارة التربوية من جهة، وبين جمعية أمهات وأولياء وأباء التلميذات والتلاميذ من جهة ثانية، وهي المبررات التي اعتبرها الفرع الحقوقي «واهي»، لا تستند إلى أي معطى تربوي، أو إداري يحكمه القانون، علما أن مسألة التواصل هذه، خاصة مع جمعية أباء وأولياء التلاميذ، «تسائل السيد نائب وزير التربية الوطنية عن محلها من الإعراب في القانون، الذي يوظف مهام هيئة التدريس».

من جهة أخرى، أكدت

ولاية أمن مراكش أن الأمر لا يتعلق باعتقال، وإنما بتدخل لمصالح الأمن بإحدى المؤسسات التعليمية، بناء على إشعار صادر عن إدارة المؤسسة، مفاده قيام أستاذة للتعليم الابتدائي بعرقلة العملية التربوية داخل المؤسسة المذكورة».

وأوضحت ولاية أمن مراكش أنه عند انتقال عناصرها تبين أن الأمر يتعلق بسيدة تعمل أستاذة للتعليم الابتدائي، صدر في حقها قرار توقيف احترازي من طرف نيابة وزارة التربية الوطنية بمراكش، استنادا إلى عدة شكايات وتقارير، تتعلق بانعدام التواصل بينها وبين الإدارة التربوية من ناحية، وبين أمهات وأباء وأولياء التلاميذ من جانب آخر، مشيرة إلى أن المعنية بالأمر رفضت الإذعان للقرار الرسمي الصادر في حقها، وأعرضت عن تنفيذه، «بل تمادت إلى حد عرقلة سير الحصص وصد التلاميذ عن ولوج القسم ومنع أستاذة الفصل من أداء مهمتها».

«جبهة صحراوية» بشأن «مدرسة» بمرآكش في المغرب

نقابات تحتج على اقتحام مدرسة من طرف الأمن بمراكش

عبد الكريم ياسين

نظمت خمس نقابات تعليمية بمراكش، صباح امس الأربعاء، وقفة أمام مؤسسة لآ أسماء الابتدائية بالحي الحسني بمراكش، احتجاجا على اقتحام المؤسسة التعليمية من طرف رجال الأمن واعتقال الأستاذة نعيمة رجاح أمام انظار التلاميذ والآباء والتربويين والمدير.

وربد المحتجون شعارات تدعو «انتهاك حرمة المدرسة من قبل رجال الأمن»، وتستنكر قرار نائب وزير التربية الوطنية بمراكش، الذي يكشف عن «افتقاده للحدود الدنيا للتواصل» حسب قولهم.

وترأمت الوقفة مع تنظيم اللقاء الجهوي للحوار من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بمدينة مراكش، من أجل تاهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بحضور ممثلين عن مختلف الفاعلين والمعنيين بالمنظومة التربوية.

وجاء تنظيم الوقفة، بعد اقتحام حرم المدرسة الابتدائية لآة سلمى، يوم 17 أكتوبر الجاري، من قبل رجال أمن في زي مدني، الذين أوقفوا الأستاذة نعيمة رجاح، بدعوى توفرهم على أمر باعتقالها، أمام انظار تلامذتها وزميلاتها وزملائها من الأطر التربوية والإدارية، فأنغمي عليها ونقلت بسيارة إسعاف إلى مستعجلات مستشفى ابن طفيل، وبعد استفاقته من غيبوبتها كانت العناصر الأمنية اختفت عن الأنظار.

في سياق متصل، عبرت الكتابة الإقليمية للمركز المغربي لحقوق الإنسان بمراكش عن تضامنها مع الأستاذة، مع كافة زميلاتها وزملائها بالمدرسة الابتدائية لآة أسماء، وكافة العاملين بقطاع التعليم.

وطالب بيان للمركز، توصلت «المغربية» بنسخة منه، وزراء الداخلية، العدل والحريات، التربية الوطنية، والمدير العام للأمن الوطني، وكافة الجهات ذات الصلة، بفتح «تحقيق عاجل في الموضوع، واتخاذ ما يلزم في حق جميع المتطاولين على قيم حقوق الإنسان». واعتبر البيان أن اقتحام العناصر الأمنية لحرم المؤسسة التربوية بشكل سافر، وإيقافهم للأستاذة نعيمة رجاح، أمام تلميذاتها وتلامذتها القاصرين، والتعامل معها، كما لو أنها مجرمة خطيرة تهدد أمن وسلامة البلاد، يعد انتهاكا صارخا لحرمة فضاء تربوي، واعتداء على الأستاذة وعلى الأسرة التربوية.

فتح تحقيق حول حادث اعتقال رجال امن معلمة داخل قسمها الدراسي

أعطى والي أمن مراكش تعليماته لمصلحة الشؤون الإدارية من أجل مباشرة تحقیقاتها مع رجال الأمن، الذين اقتحموا إحدى المؤسسات التربوية بالمدينة، لإيقاف معلمة داخل قاعة الدرس خارج الضوابط القانونية.

وكانت المدرسة الابتدائية "لالة سلمى" بمقاطعة المنارة قد شهدت يوم الجمعة الماضي حادث اقتحامها من قبل رجال أمن في زي مدني، عمدوا إلى إخراج المعلمة من قاعة الدرس بالقوة أمام تلامذتها وزميلاتها وزملائها من الأطر التربوية والإدارية، ليغمر عليها ويتم نقلها إلى مستعجلات مستشفى ابن طفيل بمراكش. وبحسب مصادر مطلعة فإن رجال الأمن ادعوا أنهم يتوفرون على تعليمات كتابية من النيابة العامة من أجل إيقاف الأستاذة بسبب عدم انصياعها لقرار لنائب وزير التربية الوطنية بمراكش.



الجاني يشتغل سائقا وسبق له أن اغتصب ابنه القاصر

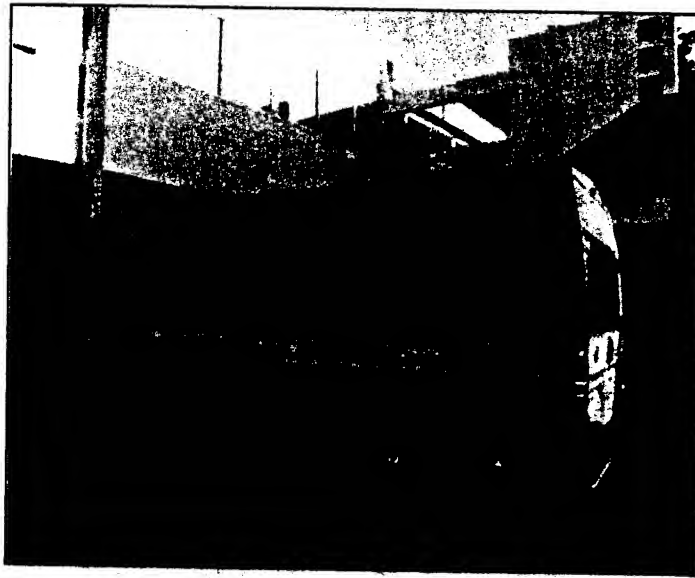
اعتقال «بيدوفيل» اغتصب شقيقتين داخل حافلة لنقل تلاميذ مدرسة خصوصية بالبيضاء

كوثر بن العيفر

اهتز حي القدس بالبرنوصي على وقع جريمة هتك عرض بشعة تعرضت لها شقيقتان على يد سائق حافلة للنقل المدرسي بمؤسسة دار الحكمة الخصوصية التي يتابعان دراستهما الابتدائية بها.

وأفادت رشيدة نافع، في اتصال مع «الخبر»، أنها اكتشفت تعرض ابنتيها، سارة ونسرين البشيري، لهتك عرضهما على يد سائق حافلة النقل المدرسي التي تقلهما يوميا إلى المنزل بعد نهاية الحصص الدراسية بعد الساعة السادسة مساء، حيث تاخرتا ليلة الاثنين المنصرم في العودة إلى المنزل، وهو الأمر الذي جعلها تصر على معرفة السبب.

وأكدت الأم أن ابنتيها حاولتا في بداية الأمر إخفاء ما وقع، إلا أنها أحست بتناقض كلامهما لتجبرها على الاعتراف بما وقع لهما، وأنذاك كانت صدمتها قوية عندما اعترفت لها ابنتها الصغرى وهي من مواليد 2008 بأن سائق حافلة النقل المدرسي الملقب بـ«عمو حسن» اصطحبهما داخل الحافلة إلى مكان خال وهناك صعد رفقتيها إلى المكان الخلفي للحافلة ومارس عليهما الجنس معا بعدما جردهما من ملابسهما بشكل كلي، مضيفة أنه عند انتهائه من ذلك وعدهما باقتناء الحلوى لهما شريطة عدم الإفصاح بما حصل لأي كان.



وفور إخبار نسرين وشقيقتها سارة لوالدتهما بتفاصيل الحادث، سارعت الأم إلى الاتصال بمدير المؤسسة التعليمية، الذي لم يتوان في إبداء نيته متابعة الجاني في حال ثبوت تورطه في هذه الجريمة، مشيرة إلى أنها انتقلت إلى مصلحة الاستمرار عند حدود الساعة الثامنة والنصف ليلا لوضع شكاية.

ومباشرة بعد الاستماع إليها، وضعت عناصر الشرطة القضائية خطة لاستدراج الجاني إلى خارج منزله لإلقاء القبض عليه، حيث طلب منها التوجه إلى منزله وطلب التحدث إليه بخصوص موضوع تاخر ابنتيها، وذلك

عقب استدراجه إلى الشارع، وهو بالفعل ما تم لتلقي عليه فرقة الدراجين القبض.

وعند اقتياده إلى مقر الشرطة القضائية، اعترف الجاني أنه هتك عرض الفتاتين، وذلك بعد انتهائه من نقل جميع التلاميذ إلى منازلهم في تلك الأمسية، ليقتراح على المعلمة إيصالها إلى أقرب نقطة من منزلها بدعوى أنه سيتكلف بنقل التلميذتين المتبقيتين إلى منزلهما بمفرده دونما مرافقتها إياه، وهو ما وافقت عليه المعلمة.

واعترف الجاني أنه بمجرد إنزاله المعلمة بالمكان الذي حددته، توجه بالشقيقتين إلى أحد الأماكن الخالية بالقرب من مركب الرشاد

بالبرنوصي، وهناك بدأ في مداعبتها، كما قام بتجريدتهما معا من ملابسهما وممارسة الجنس عليهما، داخل الفضاء الخلفي للحافلة.

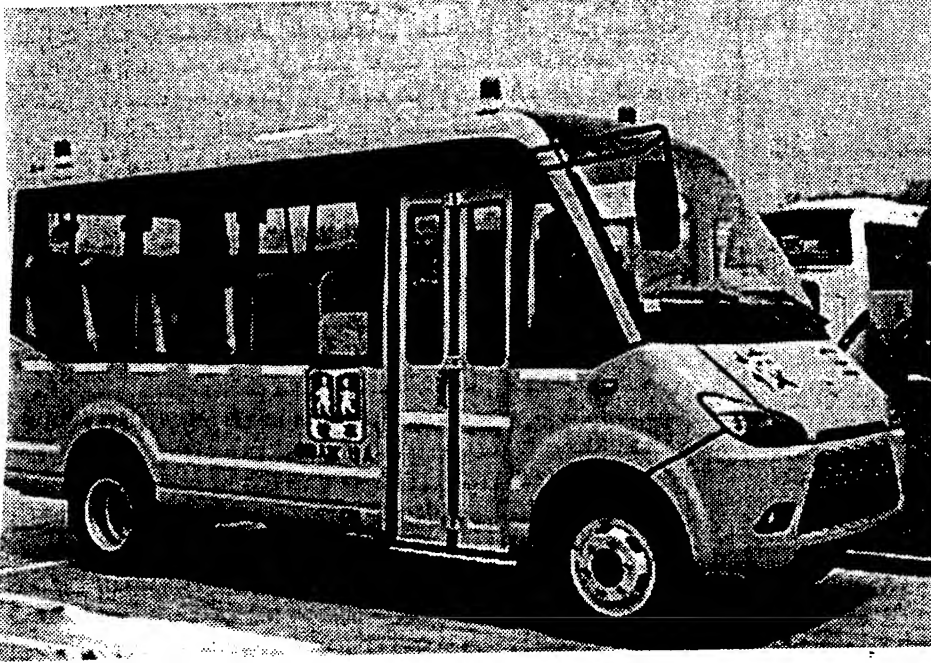
وبمرافقة رجال الأمن للشقيقتين إلى قسم المستعجلات بسبدي البرنوصي أثبت التقرير الطبي أن هناك آثارا للكنف على جسد الفتاتين كما أن هناك احمرارا شديدا لديهما على مستوى أعضائهما التناسلية، لتتم إحالتهم على مصلحة الطب الشرعي من أجل كشف ما إن كانتا قد اقتضت بكارتهما، إلا أن التقرير كشف أنهما لم تفقدا عذريتهما رغم ممارسة الجاني الجنس عليهما.

يشار إلى أن تنقيط الجاني كشف أنه متورط في قضية زنا المحارم، وأن اغتصابه لابنه القاصر كان السبب وراء تطلق زوجته له، وهو الأمر الذي يطرح علامات استفهام كبرى عن الأمن مرة أخرى داخل المؤسسات التعليمية الخصوصية، التي يدفع الآباء مصاريف خيالية من أجل تدريس أبنائهم في حين نجد أن المشرفين على هذه المؤسسات لا يكلفون أنفسهم حتى الإطلاع على السجلات العادلة للعاملين بها، إذ يبقى هاجسهم الوحيد هو الحصول على المال، والسؤال المطروح هنا، هو كيف يعقل أن يتم تشغيل مجرم من ذوي السوابق الإجرامية، وسبق له اغتصاب ابنه في مهنة ذات ارتباط كبير بالأطفال؟

أزمور

وفاة تلميذة بسيارة للنقل المدرسي التابعة لجماعة أولاد رحمون

محمد الصفي



إشكالية النقل هذه بإضافة سيارات أخرى و أن لا تقتصر على الجمعية الوحيدة والمستفيدة مع مراعاة السومة المخصصة لهذا العمل الاجتماعي الذي تدعمه الدولة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .

الحالة الميكانيكية الرديئة لها رغم أن بعضها سلم في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وعن حمولتها . ومن هذا المنطلق، فإن آباء و أولياء تلامذة جماعة أولاد رحمون يناشدون الجهات المسؤولة إقليميا بالتدخل لحل

لفظت التلميذة المسماة قيد حياتها "خديجة بن عيسى" أنفاسها الأخيرة وهي على مشارف المستشفى المحلي لأزمور، ظهر يوم السبت 11 أكتوبر الجاري، نتيجة اختناق حاد على مستوى الرئتين، بعد أن تم نقلها من قبل سائق سيارة نقل التلاميذ التابعة لجماعة أولاد رحمون دائرة أزمور والمنتسبة لجمعية التريعات. هذا، وقد انتقلت لعين المكان عناصر الأمن الوطني معززة برجال السلطة المحلية قصد فتح تحقيق في الوفاة وملايساته، قبل أن يتم نقل الضحية للمستشفى الإقليمي لإتمام الإجراءات. بقصد معرفة أسباب الوفاة. وحسب بعض الإفادات التي توصلت بها بيان اليوم، من قبل بعض من عاينوا الحادث، أن التلميذة ذات الربيع الثالث عشر سرعان ما غادرت المؤسسة التعليمية التي تدرس بها "الثانوية الإعدادية البكري بأزمور، حيث صعدت كعادتها رفقة زملائها وزميلاتها لسيارة نقل التلاميذ التابعة لجمعية التريعات والتي كثر الحديث عنها خلال الشهور الأخيرة نتيجة الاكتظاظ الذي تعرفه وأشياء أخرى لها علاقة بالمساهمة التي تتسلمها الجمعية مقابل هذا العمل من قبل أولياء أمور التلاميذ المستفيدين، لكن ما أن باشرت السيارة طريقها حتى أغمي على التلميذة لتسقط في حالة يرثى لها نتيجة الاكتظاظ الذي تعرفه هذه السيارات، سيما في أوقات الذروة. وما كان من سائق السيارة إلا التوجه مباشرة نحو المستشفى المحلي للمدينة، لي طرح السؤال مجددا حول هذه المحركات الصفراء التي باتت تجوب شوارعنا وازقتنا كل ساعة وحين، وعن

الاستشارات التربوية والوضوح المطلوب

وإحداث المسالك لهذا الغرض، وحذف التفويج في اللغات، وضم مستويات مختلفة ضمن حجرة واحدة، والاكتفاظ الذي يتجاوز ضعف الطاقة الاستيعابية للحجرات الدراسية، والتنقل التعسفي إلى المستوى الأعلى ولو بمعدلات متدنية جداً، وفق منظور الخريطة المدرسية التي تحرص على إفراغ المقاعد للوافدين الجدد. ومهما كانت المعدلات، ومهادنة التعليم الخاص بالسكوت، وغض الطرف على ما يقتضيه في حق المدرسة العمومية، والتفرج على عبثية منظومة التقويم التي تكرر عدم تكافؤ الفرص بين المتعلمين وإخضاعهم لمساواة جائرة، والمقاربة الأمنية لظاهرة الغش التي تنتشر بالزجر والعقاب عوض المقاربة التربوية التي تنصدي للعوامل والأسباب، وتشجيع ولوج قيم السوق إلى مجال التأليف المدرسي... ولعل أبرز مثال بخصوص إعطاء الأولوية للهاجس المادي على التربوي هو القرار الذي اتخذ بخصوص ما سمي بـ «المغادرة الطوعية» التي نظمت من أجلها ندوات لفائدة الموظفين لتوضيح أهمية المغادرة الطوعية كفرصة لا تعوض، من أجل تحفيز رجال التربية والتكوين وحثهم على المغادرة والتفرغ لمشاريعهم الخاصة، وبالتالي التحريض على إفراغ حقل تعليمي من خبرة أطره. لتكشف الدولة فيما بعد حجم الخصاص الفظيع الذي نجم عن ذلك؛ مما اضطرها للاستئجار بالتكليفات والتعيينات في اللحظة الأخيرة. فهل يستطيع المجلس المذكور أن ينصف المنظومة التربوية، وأن يطالب الدولة من خلال خارطة الطريق المرتقبة بإعادة ولو جزء يسير من الشيء الكثير الذي انتزعت من المدرسة العمومية، وخلال عقود من الزمان وفي كل المستويات التعليمية، عن طريق الشطط المكن بالمذكرات والمراسيم؟

2- مسؤولية الحكومات المتعاقبة: لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل مسؤولية الحكومات

**أبرز مثال
بخصوص
إعطاء الأولوية
للهاجس المادي
على التربوي هو
القرار الذي اتخذ
بخصوص ما**

**سمي بـ «المغادرة
الطوعية»**

المغربية عن مسؤولية الدولة، وذلك لأن القرارات المشار إليها، والمتخذة من طرف الدولة تحت ضغط الإكراهات المادية، لا مناص للحكومات من التوقيع عليها وتفعيلها والدفاع عنها، ودون اطلاع من طرفها على حيثياتها ولا تداعياتها، طالما أن هذه الحكومات تعترف صراحة أن وظائفها لا تتجاوز تقديم يد المساعدة؛ مما يصعب معه كل حديث عن المساهمة بخصوص القرارات التي توقع عليها، فالمغادرة الطوعية تمت بتوقيع وزيرين معروفين ناضلا لعقود من الزمان من أجل الدفاع عن كل ما هو عمومي، إلا أن ذلك لم يمنعهما من رفع شعار «الخصوصية هي الحل» حينما انتقلا من المعارضة إلى السلطة. هذان الوزيران يوجدان، اليوم، في المعارضة، وينتقدان الواقع المزري للمدرسة العمومية. ولكن السؤال هو: من الذي ينبغي أن يسأل بخصوص هذه السابقة المدمرة التي لا تغتفر؛ هل وزير التعليم آنذاك أم وزير المالية، أم هما مجرد منفذين أمنيين للتعليمات



شرع المجلس الأعلى للتربية والتكوين في تنظيم استشارات جهوية جديدة، بهدف إشراك الممارسين والفاعلين والمهتمين بالشأن التربوي، وذلك في أفق الإعداد النهائي لخارطة طريق حول إصلاح منظومة التربية والتكوين. ولئن كان الأمر ليس بجديد إلا أن المطلوب بعد الانتهاء من عمليات التشخيص هو ضرورة تصنيغ إعطاب المنظومة التربوية، وتحديد الأطراف المسؤولة عن ذلك، في أفق تحميل كل طرف المسؤولية في تصحيح وتدارك ما يمكن تداركه بخصوص قضية

مصرية، وصلت، اليوم، إلى وضع لم يعد معه أي مجال للإخفاء أو التكنم أو التعتيم، بل في أمس الحاجة إلى الوضوح والصراحة والجرم بالحقيقة مهما كانت مؤلمة. وبناء عليه، فما هو مطلوب من اللجن التي تعكف على دراسة وتشخيص وضعية التعليم هو التفكير في تنظيم لقاءات مساعاة واستماع للأطراف الثلاثة المسؤولة عن هذه الاختلالات والإعطاب، ويتعلق الأمر: الدولة أولاً، والحكومات المتعاقبة ثانياً، والممارسون الميدانيون ثالثاً.

1- مسؤولية الدولة: مما لا شك فيه أن العديد من معضلات أو إعطاب المنظومة التربوية المتفاقمة سنة بعد أخرى هي مجرد نتيجة حتمية ترتبت على مستوى الأداء والتبجير لهذا القطاع، أي أنها برزت تحت ضغط هواجس مادية صرفة تمت صياغتها في شكل قوانين وإجراءات ومراسيم ومذكرات. فمن أجل تقليص حجم الإنفاق على الحقل التعليمي التربوي اتخذت الدولة مجموعة قرارات من أجل هذا الغرض، ودون أخذ بعين الاعتبار حجم الخسارة المعنوية التي تكبدها المنظومة التربوية جراء هذه الإجراءات الرامية إلى هذا الربح المالي المزعوم؛ والذي لا يراعي خصوصية قطاع أكبر من أن يخضع للمعايير المادية للحفاظ على التوازنات المالية والاستجابة للإملاءات الخارجية التي ما فتئت تلح على ضرورة التقليل من فاتورة الخدمات الاجتماعية، وهو ما عملت وتعمل الدولة، من خلال الحكومات المتعاقبة، على تفعيله بواسطة العديد من الإجراءات؛ من قبيل التقليل من مناصب الشغل التي بدأت بتقليص سنوات التمدريس في التعليم الإعدادي إلى ثلاث سنوات، عوض أربع التي كان معمولاً بها قبل وصول المنظومة إلى الحالة التي هي عليها اليوم، وإضافة هذه السنة إلى التعليم الابتدائي ليصبح ست سنوات عوض خمس، وذلك تحت ضغط حسابات تقنية مالية، بالنظر إلى عدد مدرسي الفصل الدراسي في الابتدائي الذي لا يتجاوز مدرسين اثنين، مقارنة مع مدرسي الفصل الدراسي بالتعليم الإعدادي الذي قد يتجاوز عشرة مدرسين حسب المواد المدرسة، والرهان على التعليم الأولي دون توفير الحد الأدنى من البنيات والتجهيزات، وتشجيع الخواص للقيام بهذه المهمة ولو بأسوأ الشروط، كنحويل البيوت المعدة للسكن إلى رياض للأطفال في المجال الحضري مع غياب كلي في المجال القروي لهذا النوع من التعليم، وتقليل حصص التدريس، وحذف مواد نكاملها.

الصادرة عن صندوق النقد الدولي الذي لا يمكن تفعيل مقرراته من طرف أية حكومة قبل موافقة الدولة عليها؟ ومن جهة أخرى، من الذي ينبغي أن يسأل، اليوم، في هذه الظرفية الفائقة الحساسية والتي تجري خلالها عملية استشارة واسعة بخصوص تاهيل المدرسة العمومية التي يراد إعادة الاعتبار والمصادقية لها؟ وفي وقت أحوج ما نكون فيه لتصريحات مطمئنة تساعد على المصالحة ورأب الصدع وإعادة الثقة والانخراط والتعبئة الجماعية، ليفاجأ المعنيون بإعلان رئيس الحكومة بأنه «حان الوقت لكي ترفع الدولة يدها عن مجموعة من القطاعات الخدماتية، مثل: الصحة والتعليم... فلا يجب أن تشرف على كل شيء، بل ينبغي أن يقتصر دورها على منح يد العون إلى القطاع الخاص الراغب في الإشراف على هذه القطاعات». وإذا كان الكلام موقفا رسميا وليس شخصا، إلا تتحول الاستشارات الحالية إلى مجرد ملهاة ومضيعة للوقت إذا كانت الدولة تعلن على لسان رئيس حكومتها أنها غير معنية بأي تطوير أو تاهيل لقطاع معقل يستنزف المال العام وليست له مردودية مباشرة بالمعنى العامي، وطالما أن المستقبل بخصوص هذا الشأن الذي يأخذ ولا يعطي هو تقويته إلى القطاع الخاص؟ فهل شعار التعليم أولوية ثانية يتبناه الجميع، أم هو مجرد شعار للاستهلاك المحلي؟ وما هو الجواب الذي سيقدمه رئيس المجلس الأعلى بخصوص مدى التناغم والانسجام بين مكونات الدولة بخصوص تاهيل المدرسة العمومية؟ وهل يستطيع إقناع الحكومة بضرورة الارتقاء بوعيها، بخصوص تعاملها مع المسألة التعليمية، من مستوى اعتماد المعايير الكمية المادية إلى المستوى الكيفي الذي يراعي خصوصيتها، وما تقتضيه من استثمار في الثروة البشرية، باعتبارها تحتل، اليوم، موقع الصدارة من حيث معايير التنمية البشرية؟

3- مسؤولية المدرسين: لا يمكن اختزال الخصائص الذي يعانيه المدرسون في الحاجة إلى التكوين، وذلك لأن البرنامج الاستعجالي قد خصص هامشا ماليا كبيرا لهذا الغرض، واستفاد العديد من المدرسين من الحق في التكوين، إلا أن السؤال الذي يفرض نفسه، اليوم، هو ما الذي أضافته هذه التكوينات التي استفاد منها عدد كبير من الأساتذة بخصوص تطوير أدائهم داخل الفصول التي تركوها لفترة معينة ليعوبوا إليها كما تركوها بنفس الظروف والإكراهات الخاصة بالاحتفاظ وتدني المستوى وحجم المقررات؛ ولعل الاستشارات الحالية ستكون مناسبة لمعرفة الجواب على لسان هؤلاء المعنيين. إن ما ينبغي الاعتراف به هو أن الخصائص الذي يعانيه جزء من المدرسين، وهم -لحسن الحظ- يشكلون أقلية، هو وقوعهم ضحية الإغراءات المادية، وضعف الإحساس بالمسؤولية التي تقتضيها مهام التربية والتكوين كرسالة قبل أن تكون مجرد حرفة، أصبحت، اليوم، نشاطا مبدرا للربح السريع غير المشروع، لا يختلف عن أنواع الربح المتفشية في المجتمع، والذي ساعد على انتعاشه وتفشيه بروز المدرسة الخصوصية كمقولة تربوية يحكمها البعد التجاري الذي يجعلها بعيدة عن اضطلاعها بوظيفتها التربوية كمقولة تربوية مواطنة. فهل يستطيع المجلس الأعلى أن يقنع كل المكونات التي تراهن على الحقل التربوي كنشاط مبدع للربح السريع بضرورة إعادة النظر في تصوراتها، القائمة على الاستفادة من بؤس المدرسة العمومية، ومن التبادل اللامتكافئ، الذي جعل المدرسة العمومية عرضة للاستنزاف على أكثر من صعيد؟ إذا تمكن رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين من انتزاع اعترافات والتزامات واضحة وصريحة، بخصوص هذه التساؤلات الموجهة إلى هذه الأطراف، يمكن -إنذاك- التناول بإعادة الثقة من أجل التفاعل وال

انخراط

الافتتاحية

فليذهب المعطلون إلى الجحيم
وليس إلى السجن فقط

لا يمكن أن تلوم القضاء في شأن الأحكام القاسية جدا التي صدرت ضد تسعة شباب من خيرة شباب هذه الأمة من المعطلين الحاملين للشهادات العليا . فالقضاء نظر وحسم في ملف كان معروضا عليه واستند في إصدار الأحكام على وثائق الاتهام وعلى ما راج أمامه من وقائع ، وسندير ظهورنا عما كل ما قيل ويقال بأن هذه الأحكام سياسية وأنها جارت إرادة الحزب الذي ينتمي إليه وزير العدل والحريات والراغبة في الضرب بيد من حديد على هؤلاء المعطلين الذين تجرأوا و اعترضوا سبيل رئيس الحزب / رئيس الحكومة و رفعوا ضده شعارات منددة به و بحزبه و تجرأوا أكثر و هتفوا بسقوط حكومة نقض وزراء حزبها الأغلب تعهداتهم و التزاماتهم ، لن ننتبه لكل هذا الكلام .

الملف في أساسه اجتماعي وسياسي ، اجتماعي لأنه يرتبط بقضية التشغيل ، فهناك آلاف من الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا وجدوا أنفسهم عرضة للشارع والبطالة بعد تخرجهم ، وهم ليسوا مسؤولين عن هذا المصير القاتم لأنهم في نهاية المطاف منتوج منظومة تعليم معاقة تنتج ما لا يفيد البلاد في شيء ، ومن الحيف الكبير أن نلخص الأزمة في الشباب خريج مسار تعليمي كثير الأعوجاج والتشوه ، بل لا بد من أن يتحمل المجتمع برمته مسؤولية هذه الإعاقة ، لا ندري ما إذا كان السيد رئيس الحكومة يعلم أن آلاف العائلات الفقيرة والمعوزة ضحت بكل ما تملك ، اقتطعت من أجسادها لتوفير الحد الأدنى من ضمانات نجاح فلذات أكبادها في التعليم وحصولهم على شهادات عليا ، ولم تطلب هذه العائلات شيئا من الدولة ، بل صرفت على الأبناء في التعليم وفي الصحة وفي السكن وفي اللباس وهي تحلم بأن يحصل الإبن أو البنت على شهادة عليا تضمن له الحصول على شغل وبالتالي الإطمئنان على مستقبلهم ، لا ندري حقيقة إذا ما كان رئيس الحكومة يعلم أنه لا يوجد أب ولا توجد أم في الدنيا لا يحلمان بأن يكون الأبناء أحسن منها مصيرا . لذلك فالإشكال اجتماعي من ناحية وكان على الحكومة أن تدرك هذه الحقيقة جيدا وعلى هذا الإبرك كان عليها أن ترتب النتائج .

و أنه ملف سياسي ، لأنه أمام إنغلاق المنافذ بين التعليم والتكوين كان لابد من إيجاد حل ظرفي في انتظار توفير الحلول الجذرية التي نتفق على أنها لا يمكن إيجادها بين عشية وضحاها ، ولذلك اهتدت الحكومات السابقة إلى حل مرحلي يقضي بتخصيص جزء بسيط - على كل حال - من مناصب الشغل المتضمنة في القوانين المالية السنوية لتشغيل أعداد من المعطلين الحاملين للشهادات العليا ، وكانت الأمور تسير في اتجاه سمح بحل منافذ صغيرة في الإختناق الحاصل ، وللذين يردون بالقول بأن هذا الحل كان يمثل تمييزا بين العاطلين وأنه كان يمثل رضوخ الدولة لابتزاز المعطلين ، وهذا الكلام قد يكون صحيحا ولكن على الذي يقوله أن يطرح البديل ، فالإدعاء بأن المباريات اليوم أصبحت مفتوحة أمام جميع المعطلين على حد سواء فيه كثير من المغالطة ، لأنه لا تزال هذه المباريات محكومة بالسرية والمحسوبية والارتشاء ، وبالتالي فإن الذي حدث هو أن حتى تلك الأعداد المحدودة من المناصب التي كانت تخصص للمعطلين من حملة الشهادات المعطلين أدرجت في منظومة المباريات الفاسدة والمتعفنة .

السيد رئيس الحكومة اخل بالتزام حكومي واضح حينما رفض بعناد تنفيذ محضر 20 يوليوز و زاد الوضع تعقيدا و تصرف في هذا الإطار بمنسوب عالي جدا من الجهالة القانونية والأخلاقية وأشر بذلك على إرادته في التصعيد ، و رجاء لا يرد أحد علينا في هذا السياق بوجود حكم استثنائي لأننا سنشير شبهات كثيرة في هذا الصدد سواء من خلال الفرق بين حكم ابتدائي وآخر استثنائي أو من خلال الانتقام الواضح من القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي .

ومن الشفقة على الأداء الأخلاقي في العمل السياسي أن تتعمد بعض الجهات المحسوبة على الحزب الأغلب إثارة وضعية نجلة رئيس الحكومة العاطلة في نفس الإبان التي تصدر فيه الأحكام القاسية جدا ضد تسعة شباب وإغلاق الزنازن الحديدية عليهم والهدف من ذلك واضح جدا وتكفي بالقول في هذا الصدد إن نجلة بنكيران العاطلة لها أب يشغل منصب رئيس حكومة و له بذلك من الإمكانيات ما يضمن لها عيشا كريما وهي على كل حال ليست حالة مآت الآلاف بل والملايين من أبناء هذا الشعب الذين لا يجدون ما يحتسون به كأس شاي أو قهوة كل يوم .

إنه ملف سياسي حرصت الحكومة بقوة على تصفيته بشتى وسائل العنف اللفظي والجسدي ثم بالسجن لتمارس الترهيب ضد كل من سولت له نفسه الاحتجاج لإثارة الانتباه إلى وضعية عطالته .

و أخيرا نذكر بأنهم نفس المعطلين الذين كانوا يحتجون في عهد الحكومات السابقة ، وكان قادة حزب العدالة والتنمية يستثمرون مآسيهم في إطار حسابات سياسية ضيقة و صرفة ، هل نذكر بنكيران بالعناوين العريضة التي كانت تنشر على صدر الصفحة الأولى من جريدة «التجديد» ؟ هل نذكره بالزيارات التضامنية التي كان يقوم بها إخوانه في قيادة الحزب لهؤلاء المعطلين ؟ هل نذكره بالصورة الشهيرة للاستاذ الرميد وهو يتدخل بقوة لمنع رجال القوات المساعدة من ضرب المعطلين ؟ و الآن نفس الشخص يطلق يد الضابطة القضائية وقوات الأمن لتكسير عظام نفس المعطلين لا لشيء إلا أن الرجل كان في أمس في المعارضة وأصبح اليوم وزيرا .

طبعاً فليذهب المعطلون إلى الجحيم وليس إلى السجن فقط ، فحزب العدالة والتنمية في الحكم وكثير من قادته أصبحوا رجال و نساء دولة ، ومن الطبيعي لديهم أن تتغير المواقف والعلم

العلم

جبهة القوى الديمقراطية وثيقة "من أجل رد الاعتبار للمدرسة العمومية"

الحلقة الثانية: الشأن العام التعليمي شأن ديمقراطي

عبد اللطيف بوجملة

ما هو أساسي في تقييم المنظومة
يصير تفصيلا من تفاصيل
الإشكالية التربوية بالمغرب،
ويتماهي الكائن المختل والمشوه
والمعطل في أداء وظيفته الأساسية،
مع نخوم المأمول العصي والباعث
على الحيرة.

نعني بالتحديد استنساخ
المفهوم الجديد الذي تبنته جميع
الإصلاحات العميقة التي باشرت،
مثلا، دول منظمة التعاون والتنمية
الاقتصادية وهو مفهوم قيادة
المنظومة التربوية والذي ينهض
على تقويم فعلي وشامل للنظام
التربوي في مكوناته الأساسية
وهي:

- 1- تقويم الأساتذة
- 2- تقويم السياسات التربوية
- 3- تقويم تسيير المنظومة
التربوية
- 4- تقويم الحصائل الوطنية
- 5- التقويم المقارن مع التجارب
الدولية.

وهي جميعها مكونات قد لا تفيد
فيها الاستشارة والرأي وإنما
المعرفة والمقاربة العلمية والمؤسسية
والخبرة الوطنية والدولية، وهي
مسؤولية على كاهل السلطات
العمومية والمؤسسات الدستورية
والسلطات المنتخبة، بما أن الشأن
العام التعليمي والتربوي هو شأن
ديمقراطي. وهو الأمر الذي لم يتم

لحدود الساعة.

وهو ما شددت عليه الوثيقة
التركيبية لجبهة القوى
الديمقراطية من أجل رد الاعتبار
للمدرسة العمومية، المدرسة
الوطنية التي لازالت في منأى في
الدخول في أجراة مستويات
التفعيل العملي والميداني
لاستهداف الغايات المجتمعية
الكبرى الرامية إلى توسيع قيم
المواطنة الحرة، وتنمية روح
المسؤولية ودعم التنمية الثقافية
والعمل في سياق البناء
الديمقراطي على ضمان التماسك
الاجتماعي وصيانة الهوية
الوطنية المتعددة الأبعاد.

ما من شك أن اللقاءات
التشاورية والتي فتحتها وزارة
التربية الوطنية وكما تتبعنا ذلك
منذ مدة أمام الفاعلين المباشرين
وغير المباشرين (الجسم الأستاذي،
التأطير والإدارة) وشركاء المدرسة
المغربية لا سيما السلطات المحلية
(وبعض المصالح الخارجية)
والمنتخبين والمجتمع المدني،
وعاودها المجلس الأعلى للتربية
والتعليم والبحث العلمي، لهو
سبيل محمود يرسى ثقافة
الإنصات والاستماع لتحديد
الحاجيات التي ينبغي تلبيتها من

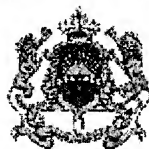
لدى هذه المؤسسة المجتمعية البالغة
الأهمية، وتحديد انتظارات المجتمع
منها، وكذا السعي لتلبيتها. وعلى
أهميتها، فإن هذه المشاورات
الموسعة، لن تف بكل المطلوب
والمأمول لانقاذ المدرسة والمصالحة
معها، لأننا نعتقد أن هذه المدرسة
تحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى
الكثير من المعرفة وليس الرأي،
المعرفة وليس الجهل، والمعرفة
وليس الإيديولوجيا.

نعتقد أيضا أن هذه المشاورات
التي فتحتها وزارة التربية الوطنية
تتأطر وفق أسئلة وإن ظهرت كونها
تشكل معضلات مؤرقة داخل
المنظومة التربوية، فإنها مع ذلك لا

تشكل جوهر الاختلال الذي متى
تم تقييمه، بالمناهج العلمية
المطلوبة والملائمة والمعمول بها في
التجارب التربوية الدولية، متى
يسرت الحلول بالنسبة لباقي
المعضلات التي طرحتها الورقة
المؤطرة للنقاش. إذ يظهر أن هذا
المسعى التشاوري بقي مسكونا
بسؤال المردودية الذي قام عليه
المخطط الاستعجالي الذي بقي هو
الأخر مسكونا بالنتائج عوض
توفير الشروط الجوهرية لتحقيق
هذه النتائج بالرغم من بريق
مشاريعه وصعوبة تنفيذها وهزالة
حصيلة إنجازاتها الكيفية.

في كل الورقة المؤطرة للنقاش.

Royaume du Maroc



Ministère de l'Éducation Nationale et de
la Formation Professionnelle

Bulletin de Presse

Jeudi 23 Octobre 2014

Numéro : 4858

Titres	Page
Sit-in du personnel des collèges et lycées de Sidi Bouzid	1
Lutte contre la corruption	3

Education Sit-in du personnel des collèges et lycées de Sidi Bouzid

Les directeurs et surveillants des établissements de l'enseignement secondaire de Sidi Bouzid ont observé, mardi, un sit-in devant le siège du commissariat régional de l'éducation, pour protester contre «l'atavisme du ministère de tutelle face à leurs revendications professionnelles», après avoir décidé de mener une grève d'avertissement. Ils ont revendiqué la sécurisation des établissements scolaires, la lutte contre les conduites addictives, la formation et le recrutement des cadres éducatifs. Les protestataires ont demandé à l'autorité de tutelle d'assumer ses responsabilités et d'intervenir rapidement, exprimant leur attachement à poursuivre les revendications, jusqu'à satisfaction de leurs demandes.

Secteur de l'éducation nationale dans le Souss

Scolariser autrement...

La commission de la réhabilitation de l'enseignement se met à pied d'œuvre, depuis un certain moment. Les consultations s'entament pour impulser le système scolaire, en réelle faillite. Il y a à peine quelques jours, les chefs d'établissements scolaires ont rejoint leurs postes de travail. «Ensemble pour l'école de la réussite» a beau bourdonner dans les tympan, il semble bien que l'école a du mal à démarrer, dans les meilleures conditions. Le plan d'urgence sur lequel s'est reposé l'espoir pour combler les retards de la charte nationale de l'éducation et de la formation, n'a pas donné, en fin de compte, entière satisfaction. Il est également bien connu que l'Etat a débloqué un budget additionnel pour financer ce programme palliatif en termes de mise à niveau des infrastructures scolaires, de dotation en équipements didactiques, de renforcement des bourses d'internats et de cantines, de soutien social au niveau des cartables, vélos et uniformes, de mise en place de réseaux de transport scolaire... Des fonds supplémentaires sont alors alloués en vue de réactiver la machine du système scolaire qui constitue, en fait, l'une des priorités nodales des projets de développement de notre pays. Cet effort non négligeable a permis, sans doute, d'atténuer les effets du manque qui accompagne, depuis longtemps ce secteur, toujours au stade de l'expectative. Cependant, suffit-il, dans les circonstances actuelles, d'injecter quelques dizaines de millions de dirhams dans les cellules fondamentales du corps scolaire pour espérer le décollage effectif de notre enseignement ? Il est vrai que, compte tenu des diagnostics alarmants du conseil supérieur de l'enseignement, les résolutions dégagées ont particulièrement mis l'accent sur les pénuries budgétaires qui entravent fondamentalement la vie scolaire sous ses divers angles. Les panacées argentées sont donc allées droit vers la restitution des déficiences matérielles par le truchement de budgets sectoriels. On ne peut alors que louer la promptitude et la sagacité de toutes ces mesures



qui ont fait l'objet de longues et larges consultations au niveau des constituantes de la famille de l'éducation et de la formation. Toutefois, il est bien amer de dire que ce ne sont là que des «fuites en avant», en dépit du sacrifice énorme dont pâtit certainement le budget général de la nation. En effet, les réformes préconisées depuis l'amorce de cette dernière décennie consacrée à la charte ont démontré, outre les déphasages enregistrés entre les réalités et les ambitions, leurs limites en termes d'intégration effective des apprentissages dans le système développemental de la nation. Autrement dit, à côté des déficiences cumulées au niveau de la sécrétion des valeurs chez les apprenants en position conflictuelle par rapport à la société, les contenus circulaires pour de meilleures adaptations aux profondes mutations sociétales aspirant au projet démocratique et moderniste ne répondent guère à ces changements opérants. On tentait de précipiter les meilleurs taux de scolarisation parmi les enfants, particulièrement en milieu rural, dans un souci certes de lutter contre l'illettrisme, mais sans tenir compte des enjeux décisifs des quantités assignées et des adaptations aux exigences de l'emploi. Les dysfonctionnements

tardaient pas de révéler encore une fois le désintérêt dont souffre l'enseignement technique, en tant que fer de lance dans un pays comme le nôtre résolument tourné vers l'essor des réseaux économiques, la profusion des disparités criantes entre les apprenants dont l'ascension pyramidale est défaillante, la croissance des déperditions scolaires, la dégradation du niveau d'assimilation et la détérioration de la vie scolaire face à ces faillites et les situations d'embrouillement dans lesquelles se débat le corps enseignant dont les mouvements de protestation, légitimes du reste, perturbent et affectent pareillement le déroulement des cours. Au regard de toutes ces irrégularités, il est loisible d'avancer qu'il ne s'agit pas seulement de résumer la misère de l'enseignement en terme budgétaire, mais, aussi et surtout, en terme de choix et d'orientations politiques susceptibles de proscrire les inégalités, de produire des générations fortement armées capables de relever les défis de notre nation émergente, de valoriser la recherche scientifique et l'enseignement technique. Il est bien clair que l'argent ne fait toujours pas le bonheur.

Saoudi El Amalki

Lutte contre la corruption

Lancement à Rabat d'un programme de sensibilisation des jeunes aux valeurs de citoyenneté

Un programme de sensibilisation, sous forme de représentations théâtrales destinées à promouvoir auprès du jeune public le respect des valeurs d'honnêteté et de citoyenneté pour faire face à la problématique de la corruption, a été lancé, mardi à Rabat, dans l'établissement scolaire Ahmed Cherkaoui.

Ce programme, initié par l'Instance centrale de prévention de la corruption (ICPC) en collaboration avec l'académie régionale d'Education et de Formation de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër, en coordination avec l'ambassade de France au Maroc, vise à consacrer la culture de transparence et de responsabilité chez les jeunes.

S'exprimant à cette occasion, le président de l'ICPC, Abdesselam Aboudrar, a affirmé que l'adoption d'une méthode pédagogique revêt un grand intérêt dans la mesure où elle contribue efficacement à la diffusion d'une culture d'honnêteté et d'éthique parmi les jeunes.

M. Aboudrar a en outre souligné l'importance du programme de sensibilisation lancé par l'instance dans sept régions du Royaume et qui se traduira par des représentations de spectacles de marionnettes consacrées aux jeunes pour les sensibiliser au phénomène de la corruption et les pré-

que "la France soutient l'action des autorités marocaines en matière de lutte contre la corruption faisant d'elle l'une de leurs priorités", louant, à cet égard, "le rôle que joue l'ICPC" dans ce domaine.

En marge du lancement de cette initiative, un accord-cadre de collaboration et d'échange a été signé entre l'ICPC et l'ambassade de France au Maroc, visant à appuyer les programmes de sensibilisation mis en place par l'instance notamment ceux destinés aux jeunes comme l'aide à l'édition d'une bande-dessinée sur le thème de la corruption et un spectacle. Il s'agit également, à travers cet accord, de promouvoir la coopération portant sur des projets de sensibilisation à la corruption et d'appuyer la coopération institutionnelle avec des organismes français à vocation similaire. Près de 250 élèves de l'établissement Ahmed Cherkaoui ont assisté à un spectacle de marionnettes d'interprétation simple et facile, monté par l'association de théâtre "Fanous" sous le titre "Boustane ami maâsoul" (le jardin de l'oncle maâsoul), pour comprendre les dangers de la corruption.

A cette occasion, une bande-dessinée intitulée "Nisserine et la corruption" en langues arabe et française a été distribuée aux élèves de l'établissement.

munir contre ses dangers et ses effets sur les individus et la société.

Cibler les jeunes dans les établissements d'enseignement primaire, secondaire et universitaire constitue la question principale sur laquelle se penche l'Instance et ce à travers la participation des secteurs concernés et l'appui de la coopération internationale, a-t-il expliqué.

De son côté, le directeur de l'académie régionale d'Education et de Formation de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër, Mohamed Aderdour, a souligné l'importance de cette activité éducative, estimant que l'institution scolaire est un espace pour éduquer les générations aux valeurs nobles, civiques et citoyennes et aux principes de la moralisation de la vie publique.

L'institution scolaire représente également un lieu idoine pour adresser des messages aux jeunes de manière pédagogique afin de faire connaître les risques du fléau de la corruption et ce en entreprenant des activités artistiques notamment des représentations théâtrales et des ateliers d'éducation artistique, a fait remarquer M. Aderdour.

L'ambassadeur de France au Maroc, Charles Fries, qui, pour sa part, a salué cette initiative éducative de sensibilisation à la prévention du fléau de la corruption, a affirmé

Meknès-Tafilalet Mobilisation autour des écoles primaires

Trois écoles primaires relevant de la délégation du ministère de l'Éducation nationale et de la formation professionnelle de Meknès ont décroché le label «Pavillon vert», au grand bonheur des riverains et en particulier des enfants fréquentant ces trois établissements. Un autre fait non moins important, vu le sens dont il est porteur et qui concerne le suivi de toute sorte d'initiative, consiste en la visite entreprise par le délégué du ministère de l'Éducation nationale relevant de la province d'Errachidia au lycée Sijilmassa qui abritera les épreuves du baccalauréat international. Au niveau de la même délégation, le coup d'envoi de la troisième édition de l'opération de sensibilisation à la prévention routière a été donné au sein de plusieurs établissements scolaires. Parallèlement, le secrétaire général de la province de Khénifra et le délégué du ministère de l'Éducation nationale ont présidé la cérémonie d'ouverture, à l'école Ibn Sina, d'une classe pour les enfants à besoins spécifiques. Mokhtar Lakhssassi